

**مظاهر التغيير فى نظام الخلافة
أيام معاوية بن أبى سفيان ونتائجه
(قراءة جديدة فى المصادر)**

دكتور

عبد المحسن طه رمضان

كلية الآداب - جامعة عين شمس

تعاليم، والشريعة بمبيناها وآلاتها

فيما تقدم من ليلتها رداً على ما قبله من ليلتها

(فيما تقدم من ليلتها)

تعاليم

من ليلتها من ليلتها

فيما تقدم من ليلتها - في ليلتها

مظاهر التغيير في نظام الخلافة أيام معاوية بن أبي سفيان ونتائجه (قراءة جديدة في المصادر)

لايكاد يعرف عن معاوية بن أبي سفيان - أثناء ولايته للشام (١٣-٤١ هـ) أو خلافته للمسلمين (٤١-٦٠ هـ) - أنه ركن إلى سكون أو دعة، وإنما كان دائم الهمة والنشاط، يحدد هدفه ويرسم خطته ثم يمضي في عزم لتنفيذ الهدف، سواء كان وصولاً إلى منصب الخلافة، أو قياماً باصلاحات وفتوحات، أو تدعيماً لمكانة بنى أمية، أو غير ذلك من أهداف. وقد انتهجت هذه الحركة المتواصلة سياسة عملية واقعية، وأنتجت مظاهر متنوعة من التغيير، وبخاصة في نظام الحكم. ولم تكن هذه المظاهر مألوفة من قبل لدى جماهير المسلمين، إذ اختلفت في مجملها عن سياسة عصر الراشدين، وعن وسائله التي اعتمد عليها، والغايات التي كان يطمح إلى تحقيقها، ومن ثم اتخذ هذا الاختلاف سمة التغيير غير المرغوب فيه من جانب الأمة، وأدى إلى حدوث مصادمات مسلحة وغير مسلحة، بين خلفاء معاوية من بنى أمية وبين خصومهم من شيعة وخوارج وغيرهم، ممن أنكروا على بنى أمية هذه السياسات التي اعتبروها ممارسات سياسية ظالمة يجب مقاومتها، وبالتالي ظهرت حركات معارضة ذات أجنحة مختلفة، لكل منها أهدافها ومصالحها وغايات تسعى - هي الأخرى - إلى تحقيقها، بحيث صار نشاط هذه الحركات وموقف الأمويين منها من أقوى الأسباب التي أدت إلى سقوط خلافة الأمويين في عام ١٣٢ هـ.

ولعل من أهم ما استحدثه معاوية من تغييرات -سواء قبل خلافته أم خلالها - ماتعلق بنظام الخلافة ؛ ويجدر بنا قبل أن نمضي معه لاستيضاح جوانب هذا التغيير وما ترتب عليه من نتائج ، أن نستحضر في الأذهان أهم السوابق التي استقر عليها هذا النظام في عصر الخلفاء الراشدين ، الذي أرسيت خلاله مجموعة من التقاليد والسوابق حددت كيفية انتقال السلطة من خليفة إلى آخر . ولعل أهم هذه السوابق مايلي :

أولاً : أن الترشيح لمنصب الخلافة كان يتم على أساس المبدأ الإسلامي "الشورى" الذي اتخذ تطبيقه صورتين يمكن إجمالهما فيما يلي :

١- ما يمكن أن نطلق عليه " الانتخاب المباشر " الذي تتولاه إما جماهير الأمة الإسلامية بأسرها، فتختار من تشاء وتضع رأياً موضع التنفيذ بالبيعة لمن تختاره ، على النحو الذي تم به اختيار أبي بكر الصديق (١). وإما أن تتولى هذا الاختيار غالبية الجماهير، مثلما حدث في اختيار على ابن أبي طالب الذي توجهت إليه جماهير المدينة وقالت له : " لانجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك " (٢)، وبايعته .

٢- أو ما يمكن أن نطلق عليه صورا " ديمقراطية مقيدة " ، بأن يتولى الخليفة القائم - بناء على تفويض من الأمة - ترشيح من يراه أجدر على القيام بأمر الأمة بعده، مثلما فوضت الأمة أبا بكر بقولها : « يا خليفة رسول الله ، أنت خيرنا وأعلمنا، فاخترنا " (٣)، ومثلما فوضت من بعده عمر بن الخطاب وحثته على أن يستخلف عليهم قائلة له : " يا أمير المؤمنين، لو عهدت عهداً " (٤). وفي كلتا الحالتين إما أن يرشح الخليفة شخصية محددة، كما رشح أبو بكر عمر بن الخطاب، فرضيه المسلمون وأثبتوا خلافته - مثلما يذكر الماوردي - بعهد أبي بكر (٥). وإما أن يرشح الخليفة جماعة من كبار الشخصيات ، يصلح كل منهم لأن يكون خليفة، على أن يترك الأمر لهذه الجماعة لتختار من بينها من ترضاه للخلافة وهو ما فعله عمر ابن الخطاب (٦).

ثانياً : وأياً ما كانت صورة الترشيح ، فإن الأمر يبقى معلقاً على قبول الشخص المرشح للمنصب، لأن الخلافة ليست إلا عقداً طرفاه الخليفة من ناحية، وأهل الحل والعقد من ناحية أخرى. بحيث لا يتعقد العقد إلا بترشيح أهل الحل والعقد وقبول من جانب الشخص المرشح (٧).

ثالثاً : وفي كل الحالات ، يتولى الترشيح في المرحلة الأولى أهل الحل والعقد، على أساس اختيار أجدر الشخصيات لولاية المنصب، ويتم ما يعرف ببيعة الخاصة .

وابعاً : أن يعرض الأمر مرحلة تالية على جماهير الأمة لتدلى برأيها في الشخص المرشح، وتتم البيعة له فيما يعرف ببيعة العامة، التي تعتبر تصديقا على بيعة الخاصة.

خاصاً : فإذا ما تمت بيعة العامة، فعلى الخليفة أن يعلن الحدود العامة والمنهج التفصيلي الذي سيسير عليه، ومدى التزامه به في ضوء الأصول الأولى، أي : القرآن والسنة،

وفى ضوء منهج السابقين أيضاً.

سادساً : رفض مبدأ توريث منصب الخلافة وهو ما عبر عنه ابن حزم بقوله :
 "ولاخلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها" (٨)؛ ولذلك ظل الترشيح لمنصب الخلافة حقا لكل من هو جدير به من قریش . قلم يوص الرسول (صلى الله عليه وسلم) به لأحد من آل بيته، ولم يستخلف أبوبكر من بعده ذا قرابة (٩)، أما عمر بن الخطاب فقد رفض رفضاً قاطعاً الاستجابة لرغبة بعض الصحابة فى تولية ابنه عبد الله ورد عليهم بقوله :
 "حسب آل الخطاب تحمل رجل منهم الخلافة ليس له من الأمر شئ ثم حذر ابنه، قائلاً له : إياك ثم إياك لا تتلبس بها (١٠).

وكان من المفترض أن يتم الانتفاع بمثل هذه التجارب فى نقل السلطة، وفى اختيار الخليفة بناء على الأسس الإسلامية السابقة وخاصة : مبدأ الشورى، واحترام إرادة الأمة، ورفض مبدأ التوريث. لكن معاوية بن أبى سفيان تخطاها وانتهج من الوسائل ما أخرج منصب الخلافة عن الالتزام الدقيق بتلك السوابق، وأرسى سوابق أخرى جديدة، وخاصة فيما يتعلق بقضيتين أساسيتين ، الأولى : وسيلة الوصول إلى منصب الخلافة التى تغيرت عن ذى قبل، ونتج عنها أن تبدلت السمة الغالبة للحكم، إذ بعدما كان لا يصل أى شخص إلى منصب الخلافة إلا بناء على رغبة الأمة ورضاها، إذا بمعاوية يفرض نفسه على جماهير الأمة الإسلامية بالقوة المسلحة وبأساليب الدهاء السياسى ؛ أما الثانية فهى طريقة اختيار خليفة المستقبل، وهى الطريقة التى ستعرف بنظام ولاية العهد .

ففيما يتصل بالقضية الأولى نجد أن معاوية - وبنى أمية بصفة عامة - قد استغلوا قضية اغتيال الخليفة عثمان بن عفان عام ٣٥ هـ ، وارتكزوا عليها كمبرر مقبول ومفهوم لدى عامة المسلمين، للعمل من أجل تحقيق غايتهم السياسية. فعثمان - على أية حال - واحد منهم، وهم أسرته وعصبيته وأصحاب الحق فى المطالبة بالقصاص من قتلته، فتمسكوا بالمطالبة العاجلة للأخذ بثأره حتى لأيهدر دمه، وحتى لا تلحقهم معرفة التقصير فى طلب القصاص له، وألهبوا المشاعر الدينية بالحديث المستمر عن وجوب إقامة الحد على القتلة الذين سفكوا "الدم الحرام فى البلد الحرام" (١١) ومازالوا يرددون هذه الصيحات فى أذان المسلمين لبناء جبهة قوية تناصرهم فى دعواهم ، أو على الأقل تقف منهم موقف الحياد إذا ماتورت

الأوضاع، واضطروا إلى خوض المعارك ضد الخليفة على بن أبي طالب لتحقيق هذا الهدف .
ولما كان معاوية ممثلاً للقيادة الأموية آنذاك، فقد تصدى لتحريك الأحداث في اتجاه
الأمويين، وحشد لذلك كل قدراته وطاقاته، فأدى دوره باتقان فائق، وأظهر براعة منقطعة
النظير في الدهاء السياسي وانتلاف القلوب واصطناع الرجال، والتودد إلى الجماهير ودفعها
في الطريق التي يرغب هو أن يراها عليها، حتى استقامت له الأمور في النهاية وظفر بمنصب
الخليفة .

وقد كانت فترة خلافة على بن أبي طالب ، فيما بين عامي ٣٥-٤٠ هـ، هي فترة
العمل الحقيقي لمعاوية في الزحف المخطط المنظم للقبض على زمام السلطة في الدولة، وبدأ هذا
العمل منذ أن أرسلت إليه نائلة بنت الفرافصة - زوج الخليفة عثمان - قميص عثمان وعليه
آثار الدماء، وكتبت إليه تحته على الأخذ بثأره، وتذكره هو والأمويين بعامة بحقوقه
عليهم (١٢)؛ فإذا بمعاوية ينشر القميص على منبر الجامع بدمشق، ومعه الأطراف المقطوعة من
يد نائلة، حتى أهاج مشاعر أهل الشام (١٣)، وعبأ نفوسهم بالثورة على مرتكبي هذه الجريمة
المنكرة، فهجروا حياتهم اليومية وآلوا على أنفسهم ألا يأتوا نساءهم، وألا يسهم الماء للغسل
إلا من احتلام، وألا يناموا على الفرش حتى يقتصوا من قتلة عثمان أو تفنى أرواحهم (١٤).
وفوضوا معاوية في ذلك حيث قالوا له : "هو ابن عمك وأنت وليه ونحن المطالبون معك
بدمه" (١٥). وعلى هذا النحو تمكن معاوية من تكوين جبهة معارضة اتخذت من الخليفة على
موقفاً متشدداً منذ بداية خلافته .

وقد بادر الخليفة علي من جانبه باشعال الموقف وتفجيره بصورة حادة، حينما أصدر
قراره الإداري الشهير بعزل ولاية عثمان - وبخاصة من الأمويين - إرضاءً للشوار. وكان على
نفسه يرى ضرورة إقصائهم عن مواقعهم حتى تستكن الجماهير الغاضبة، وحتى يزيل -
اعتماداً على إدارة جديدة - أسباب الشكوى، ويعيد الأمن والاستقرار ، ويرد المظالم ويقيم
العدل على الأمصار التي أدعى أهلها أن عثمان أطلق الحرية لولائه في التصرف فيهم كيف
شاءوا، فبغوا وظلموا وطغوا وعسفوا حتى أزهقوا الرعية .

وعلى الرغم من أن كثيراً من الولاة قد استجاب لقرار الخليفة على باعتباره السلطة
العليا في الدولة، فإن معاوية رفض الإذعان أو الخضوع وأصر على البقاء في منصبه معتمداً

على أحييته في المطالبة بدم الخليفة الشهيد، واعتبر هذا الأمر يتقدم كل اعتبار آخر (١٦).
ومن هنا بدأت رحلة الصراع السياسي والعسكري بين الخليفة علي، الذي كان بحكم منصبه هو الذي يقرر الأولويات ويدير شئون الدولة بما يراه محققاً لمصلحتها العليا، وبين والي الطموح معاوية الذي تشبث بمنصبه متعللاً بأنه ولي الخليفة الشهيد والمطالب الشرعي بالقصاص له .

وكان مما قوى موقف معاوية أن الثوار - الذين تولى بعضهم اغتيال عثمان - قد انضموا إلى جانب الخليفة علي، وبذلك تهيأت الفرصة لذوى الأغراض الخاصة باتهامه بالرضا لمقتل عثمان - مع أن علياً أنكر ذلك صراحة مرات عديدة بل ولعن قتلته (١٧) - أو باتهامه بأنه آوى القتلة وبسط عليهم حمايته، ومنع أولياءه من الوصول إليهم والقصاص منهم (١٨). وبذلك ظهر علي في صورة من كان يعمل للوصول إلى الخلافة والاحتفاظ بها بأية وسيلة، وقد استغل معاوية هذه النقطة الحرجة وأخذ يلح عليها بإصرار منقطع النظير .

وقد حاول بعض الساسة من ذوى النزعة العملية أن يقنعوا علياً بضرورة العدول - ولو مؤقتاً - عن إمضاء هذا القرار، فالأمور مضطربة وتحتاج إلى فترة انتقالية تسكن فيها النفوس الهائجة، وتهدأ الثورة المشتعلة وتفوت الفرصة على معاوية؛ فتقدم المغيرة بن شعبة إلى عليّ يشير عليه : بأن يقر معاوية ويقيه عمال عثمان على أعمالهم، ويرسل إليهم بعهد، حتى يلزموا الطاعة، فإذا استقرت لك الخلافة فادرأهم - أي اعزلهم - كيف شئت برأيك (١٩)، لكن علياً أصر على رأيه ورفض أن يلجأ إلى المناورة والتحايل، لأنه كان صريحاً يرى العقبة فلا يدور حولها، وإنما يقتحمها حتى يتغلب عليها، ورفض رأى المغيرة وغيره، قائلاً : "لا أولى منهم أحداً أبداً ، فإن أقبلوا فذلك خير لهم، وإن أدبروا بذلت لهم السيف" (٢٠). فعاود المغيرة عليه النصيحة، بأنه إن كان ولا بد من إمضاء قراره فليعزل من الولاية من شاء علي أن يترك معاوية في منصبه، لأن فيه جرأة وله في الشام قوة ومنعة \ فرفض علي ذلك أيضاً، قائلاً : لا والله لا أستعمل معاوية يومين (٢١).

كذلك فقد نصح عبد الله بن عباس علياً وبين له خطورة الإصرار على عزل الأمويين من الإدارة، "لأن معاوية وأصحابه أهل دنيا، فمتى تشبثتم لا يبالون بمن ولي هذا الأمر، ومتى تعزلهم يقولوا : أخذ هذا الأمر بغير شوري، وهو قتل صاحبنا، ويؤلبوا عليك، فينتقض عليك

أهل الشام وأهل العراق" (٢٢)؛ ثم تعهد عبد الله لعلی بأن يتولى هو إزاحة الأمور من طريقه إذا ما استجاب لنصيحته . بيد أن علياً لم يستجب لعبد الله أيضاً، وقال له "إن أقررت معاوية على ما في يده كنت متخذ المظلمين عضداً" (٢٣) وحينذاك أشار عبد الله على علياً بأن يكتب إلى معاوية يمينه ويعدده ؛ فرفض على هذا الأسلوب الذي لا يتفق وشمته، ورد على ابن عباس بقوله "والله لا أعطيه إلا السيف" (٢٤).

ربما كان يمكن لعلی أن يؤجل قرار عزل ولاة بنى أمية إلى حين، خاصة وأنه عندما أرسل والييين جديدين، أحدهما بديلاً لأبي موسى الأشعري على الكوفة والآخر بديلاً لمعاوية بن أبي سفيان على دمشق؛ صداً عن دخولهما، واضطرا إلى العودة إلى المدينة المنورة (٢٦)؛ غير أن علياً ظل على رأيه وعاود إرسال كتبه مع وفوده إلي أبي موسى وإلى معاوية يدعوهما إلى بيعته وتنفيذ أوامره. وإذا كان أبو موسى قد استجاب بعد محاورات سياسية، فإن معاوية ظل على عناده ومعارضته، ولم يرد على كتب علي إلا بعد مدة قاربت ثلاثة أشهر وبطريقة مثيرة إذ أمر رسوله بأن يدفع إلى علي كتاباً مختوماً، ثم لقنه مايقوله عندما يسأله على عن رأيه في معاوية وفي موقفه، وعندما فض على الكتاب لم يجد فيه شيئاً، فلما سأل الرسول عما وراءه أجاب : "إني أحلف بالله لقد خلفت بالشام خمسين ألف شيخ خاضعين لحاهم من دموع أعينهم تحت قميص عثمان، رافعيه على الرماح مخضوباً بدمائه، قد أعطوا الله عهداً أن لا يغمدوا سيوفهم، ولا يغمضوا جفونهم، حتى يقتلوا قتلة عثمان ... فقال له علي : ما يريدون بذلك ؟ قال : يريدون والله خبط رقبتك" (٢٧). وهكذا أوضح معاوية لجماهير المسلمين بالمدينة سبب موقفه من علي، والشعار الذي يعمل تحت لوائه، وهو الأخذ بالثأر من قتلة عثمان، وأنه لا تهاون أو تفریط في هذا الأمر حتى ولو بلغ القصاص من على نفسه .

حينذاك بدا لعلی أن الأمر لم يعد يحتمل أي تأخير، وأنه لابد من العمل الجدى لحمل معاوية على الإذعان، لكنه رأى أن يؤخر استخدام القوة ويصطنع أولاً أسلوب الملاينة لعله يجدى في إثناء معاوية عن عزمه واستقطابه إليه، لذلك أرسل على إليه المرة تلو الأخرى يطلب بيعته. ومن أسف فلم تتمخض هذه المراسلات إلا عن معاندة معاوية وإصراره على موقفه (٢٨)، خصوصاً وأن هذه المراسلات قد هيأت له وقتاً استفاد منه في كسب مؤيدين جدد - كعمرو بن العاص - تقوت بهم جبهته في معارضة على ؛ كما استفاد منهم في تأليف

قلوب أهل الشام حوله والتأكد من إخلاصهم له (٢٩). وقد خدمت الظروف معاوية وفتذاك أيما خدمة، إذ كان على قد انشغل في تصفية معارضة طلحة والزبير والسيدة عائشة فيما عرف بحرب الجمل (٣٠)، بحيث إنه ماكاد ينتهي من هذه الحرب إلا وكان معاوية قد أعد عدته لقتال على وهو منهك القوى، وعسكر بجيشه في سهل صفين بالقرب من مدينة الرقة على نهر الفرات في انتظار قوات على.

وعلى هذا النحو فشل أسلوب الملاينة والمسالمة مع معاوية، ووجد على نفسه في موقف لن يصلح فيه سوى استخدام القوة، فأظهر العزم على القتال بأن كتب إلى ولاته أن يندبوا الناس إلى الشام، فلما اكتملت عدته خرج بقواته قاصداً معاوية حتى نزل قريباً من معسكره. وهكذا بدا أن علياً أراد تصفية الأمر بالقوة العسكرية، لكنه ولمرة أخرى حاول تسويته سلباً، فدارت بين المعسكرين من جديد مراسلات ومفاوضات أسفرت عن لاشئ (٣١)، سوى إصرار كل فريق على رأيه، فباتت الحرب وشبكة الوقوع بين الخليفة وبين واليه الذي يرفض الإذعان.

وفي أول صفر من عام ٣٧ هـ انفجرت حدة الصراع بين الفريقين عن حرب صفين التي اقتتل فيها الفريقان بضعة أيام، إلى أن حمل على على جند معاوية فأزالهم عن مواقعهم بعد قتال مرير، كاد النصر يتم فيه لقوات على، ولولا أن تفتق ذهن عمرو بن العاص عن الحيلة المشهورة في التاريخ بالتحكيم، وهي رفع المصاحف على أسنة الرماح (٣٢)، مما أعطى الفرصة لجيش معاوية كي يسترد أنفاسه وينظم صفوفه، استعداداً للنضال من جديد.

ومع أن علياً قد أدرك بسرعة أبعاد هذه الخدعة؛ وحاول جاهداً تحذير أتباعه من الوقوع في شركها، إلا أن محاولاته ذهبت عبثاً، إذ اختلفوا عليه فشايعه فريق وعصاه آخرون لم يلبثوا أن انشقوا عليه، وهددوه بقولهم: "يا على أجب القوم إلى مادعوك إليه، فإننا دعونا عثمان إلى مادعاك القوم إليه، فأبى فقاتلناه (٣٤). وعلى هذا النحو انشق جيش على على نفسه، وأخذ كل فريق يلقي على الآخر مسئولية تردى الأوضاع؛ غير أنهم أجمعوا في النهاية - دون اعتبار لرأي الخليفة - على اختيار أبي موسى الأشعري حكماً يمثل علياً، بينما اختار معاوية عمرو بن العاص ممثلاً له، وكتبت وثيقة التحكيم التي نص فيها على مكان وزمان انعقاد لجنة التحكيم (٣٥).

وليس الهدف هنا الخوض فى تفاصيل قضية التحكيم هذه، وما يهمنى منها أسفرت عنه من اتفاق الحكّمين على خلع كل من علىّ ومعاوية، وإرجاع الأمر للمسلمين كى يختاروا من يشاءون للخلافة ؛ غير أن عمراً حين إعلان النتيجة لم يلتزم بما تم الاتفاق عليه ؛ وإنما عقب على خلع أبى موسى لعلّى بتثبيت معاوية فى الحكم (٣٦).

وعلى هذا النحو سارت قضية التحكيم من بدايتها حتى نهايتها ضد الخليفة علىّ وفى صالح الوالى معاوية، الذى اكتسب بهذا القرار قوة علىّ قوة إذ دخل فى الأمر وهو وال عاص لأوامر الخليفة وخرج منه والياً شريعياً، بينما ازداد علىّ ضعفاً علىّ ضعف إذ دخل خليفة وخرج وهو فاقد هذه الصفة ، فضلاً عن تصدع جماعته بانشقاق كثير منهم عليه (٣٧) ؛ ومما زاد فى ضعفه أنه اضطر آنذاك أن يتفرغ أو كاد لقتال فئة الخوارج، واشتبك معهم فى معارك طاحنة طويلة السنوات الثلاث التى تبقت له فى الخلافة (٣٨)، فى الوقت الذى كان فيه معاوية يمضى قدماً فى العمل علىّ كسب قضيته والحصول علىّ مواقع جديدة انتزعها من ولاة علىّ مثل بلاد الجزيرة ومصر والحجاز واليمن بل ومواقع فى العراق ذاتها (٣٩) معقل الخليفة علىّ .

ومن أسف، فما كاد علىّ يوشك أن يتخلص من مناوأة الخوارج، لكى يتفرغ لقتال معاوية وإنهاء عصيانه فى جولة جديدة، حتى عاجلته مؤامرة الخوارج فاغتيل فى رمضان من عام ٤٠ هـ، وهنا أدرك معاوية أنه بات قريباً من تحقيق غايته خاصة وأن أهل الشام بايعوه بالخلافة قبيل ذلك بقليل (٤٠)؛ ولم يبق أمامه لكى ينفرد بها سوى الحسن بن علىّ الذى بايعه أهل الكوفة خليفة عقب اغتيال أبيه (٤١).

لم يتجشم معاوية أدنى عناء لتحقيق ذلك وإنما تحقق له ما يريد من حيث لا يحتسب، إذ مالبت الحسن أن رأى فى استمرار النزاع بينه وبين معاوية مزيداً من سفك الدماء وتمزيق الأمة وتمزيق كلمتها، مع عدم ثقته - فى الوقت ذاته - فى ولاء الكوفيين له ولاء كاملاً أو ثباتهم علىّ رأى حتى النهاية (٤٢)، ومن ثم أثر التصالح مع معاوية فتنازل له عن الخلافة ، علىّ ألاّ يعهد بها لأحد من بعده، وإنما يترك الأمر شورى بين المسلمين (٤٣)، فأجابه معاوية دون تردد إذ لم يكن يتصور أن تسير الأمور بمثل هذه السرعة أو علىّ هذا النحو دون إراقة دماء، ولذلك يقال إن معاوية أرسل آنذاك إلى الحسن صحيفة بيضاء مختوم علىّ أسفلها، ليشترط بنفسه ما يشاء من الشروط (٤٤). وعلىّ إثر إتمام تنازل الحسن عن الخلافة، قدم

معاوية إلى الكوفة وهناك بايعه أهلها بالخلافة في عام ٤١ هـ (٤٥)، وبذلك انفرد معاوية بالخلافة دون منازع.

وعلى هذا النحو تمكن معاوية بسياسته العملية، وتقديره الواقعي للأمور، وإحكامه القبضة على أتباعه الشاميين، أن يفرض نفسه على جماهير المسلمين بالقوة المسلحة، ولم يكن ذلك طريقاً مألوفاً للمسلمين من قبل، كما استخدم وسائل الدهاء السياسي في مواجهة المواقف الحرجة لتحويل مسار الأحداث - مثلما رأينا - لصالحه، مستغلاً في ذلك استقامة سياسة علي بن أبي طالب ووضوح أهدافه ووسائله المشروعة في تحقيقها.

لكن لما كان معاوية يدرك أن وسائله لم تكن كلها مقبولة لدى المسلمين، أو متوافقة تماماً مع المثل الدينية أو السوابق التاريخية، فإنه توقع أن قطاعاً من المسلمين لن يكونوا راضين كلية عن النتيجة التي وصل إليها؛ وليس أدل على ذلك من أن أحد الصحابة كان يرفض التسليم عليه إلا بلقب "ملك" دون لقب "خليفة"، فإذا ما طلب معاوية منه أن يدعو بخليفة، رد عليه بقوله: "ذاك إن كنا قد أمرناك، إنما أنت منتز" (٤٦). وكان معاوية نفسه لا يبتكر لهذه الحقيقة، وعبر عنها صراحة بقوله: "إني والله ما وليتها - أي الخلافة - بحجة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتي، ولكني جالذتكم بسيفي هذا مجالدة" (٤٧). ومن هنا رأى معاوية أن يكسب ولاء هؤلاء المعارضين، واستطاع بحسن سياسته في معالجة مواقفهم أن يستقطب جماهير المسلمين وكبار القادة من الصحابة أو أبنائهم.

وقد بدأ معاوية باستمالة أهل العراق بصفة خاصة، لأنهم على أية حال أتباع علي وشيعته الذين أيدوه في غالب الأحيان، ثم أهاج مصرعه مشاعرهم وكان مدعاة لاندفاعهم في الولاء لأسرته من بعده، فبايع أهل الكوفة ابنه الحسن - مثلما ذكرنا - بالخلافة. ولذلك بادر معاوية بإصدار عفو شامل عن أهل العراق أقرهم فيه على ما أصابوه من أموال ودماء (٤٨)، بهدف أن يتقرب إليهم ويستميلهم إليه حتى لا ينفروا من سياسته أو يمتنعوا عن البيعة له. ومع ذلك، فلم يصف العراق كلية لمعاوية، إذ كان أهلهم جماعة الشيعة المتحمسة للبيت العلوي، فضلاً عن جماعة الخوارج التي أصبحت قوة لا يستهان بها منذ عهد معاوية؛ وظلت هي والشيعة جرحاً غائراً في جسد دولة بني أمية ينزف باستمرار، لأنهما شكلتا حركات المقاومة العنيدة والعنيفة ضدها.

أما أبناء كبار الصحابة في الحجاز، فقد استخدم معاوية معهم سلاح الإغراء المالى والحلم لحملهم على الاعتراف بخلافته والكف عن منازعته؛ وفي هذا المعنى يقول صاحب الفخرى أن معاوية كان "يعطى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب، وعبد الله بن عباس فى كل سنة جملاً طائفة من المال" (٤٩)؛ وأنه انتهج نفس السياسة مع غيرها من أشرف قريش - مثل عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن أبى بكر- الذين كانوا "يفدون عليه بدمشق فيكرم مشاهم، ويحسن قراهم، ويقضى حوائجهم" (٥٠)؛ فكان يعطيهم الهبات الضخمة، حتى إنه أعطى أحد الأنصار خمسمائة دينار فاستقلها وردها إليه فى خشونة وغلظة (٥١). ويضيف صاحب الفخرى أن معاوية كان يحتمل منهم النقد اللاذع والمجاهرة برأيهم فيه وفى سياسته، ويتغافل عما يحدثونه به، ويحلم عليهم حتى عد ذلك منه جبنًا وضعفًا (٥٢)؛ ومع ذلك فقد تمسك بسياسة طول الصبر والأناة التى كانت إحدى ملامح شخصيته (٥٣)، مما مكّنه فى نهاية الأمر من تحقيق هدفه، وضمان الاستقرار لخلافته، إذ مما لا شك فيه أن اقتراب مثل هؤلاء الأعلام من مجلسه وسكوتهم على سياسته قد دعم مركزه فى نظر الرعية وجعلهم يطمئنون إلى حكمه، مادام هؤلاء الكبار راضين حتى وإن كان رضاهم سلبياً، ثم يخلص صاحب الفخرى إلى النتيجة الحتمية من وراء هذه السياسة، فيقول: "بمثل هذه السيرة صار - معاوية - خليفة العالم، وخضع له من أبناء المهاجرين والأنصار كل من يعتقد أنه أولى منه بالخلافة (٥٤). ويؤكد المسعودى هذه الحقيقة بقوله أنه نتيجة لما أفاض به معاوية عليهم من بره وعطائه، وما شملهم به من إحسانه، أن اجتذب قلوبهم واستدعى نفوسهم، حتى آثروه على الأهل والقربان (٥٥).

وهنا نتوقف لمناقشة مدى شرعية ما استخدمه معاوية من أساليب ليظفر بمنصب الخلافة، وما أثر ما أحدثه من تغيير على نظام الخلافة نفسه؟

وينبغى أن يكون مقررًا منذ البداية أنه لم تكن هناك - حتى تلك اللحظة - طريقة واحدة ملزمة لانتقال السلطة فى نظام الخلافة، وكل ما هنالك مجموعة من التقاليد أو السوابق التى ارتضى المجتمع الإسلامى الأخذ بها؛ ومن الملاحظ أنه لم يرتفع صوت واحد خلال عصر الخلفاء الراشدين يطالب بضرورة انتقال الخلافة طبقاً لنسق معين.

فقد استقر الأمر لأبى بكر إثر مناقشات مفتوحة بين الطوائف المؤثرة فى المدينة من

المهاجرين والأنصار؛ ثم رشح أبو بكر - بناء على تفويض الأمة - عمر بن الخطاب فارتضاه المسلمون وبايعوه خليفة غداة وفاة أبي بكر؛ ولم يترك عمر بدوره منصب الخلافة نهياً مشاعاً تتطلع إليه كل الأنظار من بعده، وإنما حصره فى الزعماء الست الكبار، بعد أن حدد لهم طريقة اختيار الخليفة من بينهم، فاختاروا عثمان بن عفان. أما على بن أبى طالب فقد ولى أمر المسلمين فى أعقاب اغتيال عثمان بعد أن بايعه كثير من كبار الصحابة فى المدينة. وهكذا تولى الخلفاء الراشدون وفقاً لطبيعة الظروف التى فرضت نفسها، وللمعايير التى تضمن تحقيق ماصالح الأمة آنذاك.

أما بالنسبة لمعاوية فالأمر جد مختلف؛ إذ وصل إلى منصب الخلافة بعد صراع عسكرى وسياسى مع الخليفة على، ومن ثم اختلفت وسيلة الوصول إلى المنصب. ومع ذلك فلا يجب أن تظن أن معاوية كان الوحيد الخارج على طاعة الخليفة على، وإنما وجد غيره ممن كانوا يرون أن البيعة لعلى لم تتعقد على اعتبار أن الفتنة، التى غشيت المدينة عقب اغتيال عثمان، لم تجعل أحداً قادراً على الرؤية الصحيحة الواضحة، أو الحكيم الدقيق على مجريات الأمور آنذاك، ومن ثم توقف بعض كبار الصحابة فيها عن مبايعة على (٥٦). كما تخلف عن مبايعته كثير من الصحابة ممن كانوا قد انتشروا فى الأمصار، وأجمع هؤلاء وأولئك على المطالبة بالقصاص للخليفة عثمان قبل اختيار الخليفة. وقد عبر ابن خلدون عن هذا الاتجاه بقوله إن هؤلاء قد رأوا أن بيعة على لم تتعقد "لافتراق الصحابة أهل الحل والعقد بالآفاق ولم يحضر إلا قليل، ولا تكون البيعة إلا باتفاق أهل الحل والعقد، ولا تلزم بعقد من تولاه من غيرهم، أو من القليل منهم، وإن المسلمين حينئذ فوضى، فيطالبون أولاً بدم عثمان، ثم يجتمعون على إمام، وذهب إلى هذا معاوية، وعمر بن العاص، وأم المؤمنين عائشة، والزبير وابنه عبد الله، وطلحة وابنه محمد، وسعد، وسعيد، والنعمان بن بشير، ومعاوية بن حديج، ومن كان على رأيهم من الصحابة، الذين تخلفوا عن بيعة على بالمدينة" (٥٧). وعلى هذا فلم يكن معاوية وحده الذين وقف من على هذا الموقف، وإنما كان هناك تيار بين الصحابة يسير فى الاتجاه الذى سار فيه معاوية.

حقيقة أن كثيراً من هؤلاء الصحابة لم يناصروا علياً العداة جهرة، ولم يسعوا - مثل معاوية - للوصول إلى الخلافة، لكن من الحق أيضاً القول بأن بعضهم قُتل وهو يحاول تحقيق

وجهة نظره في القصاص لعثمان، ولو طال به الأجل لظل على رأيه. وثمة عامل آخر يميز موقف معاوية عن هؤلاء الصحابة، وهو صلة القرابة والدم التي تربط معاوية بالخليفة عثمان، وجعلته مسئولاً عن القصاص له، ومن ثم فلم يعتبر معاوية نفسه ملزماً ببيعة عليٍّ وأخذ عليه إرجاءه القصاص من قتلة عثمان حتى يقبض على زمام الأمور وتستتب الأوضاع أولاً. ومع أن المنطق الواقعي كان يؤيد وجهة نظر عليٍّ؛ فمن الذي كان يستطيع القصاص لعثمان؟ وبأية سلطة؟ اللهم إلا أن يكون الخليفة نفسه بما له من حق الطاعة على الأمة وتنفيذ الحدود في المخالفين؛ لكن متى كان المنطق وحده كفيلاً بإقناع النفوس الهائجة التي استحوذت عليها فكرة القصاص؟ وبخاصة إذا ما تلاقت هذه الفكرة مع الرغبة المستكنة في نفس معاوية من حب الرئاسة والتطلع إلى السلطة، وهي رغبة عبر عنها ابن طياتبا بقوله إن معاوية كان: "محباً للرئاسة مشغولاً بها" (٥٨).

ومن هنا نتبين أن معاوية كانت له مبرراته في موقفه من عليٍّ، مثله في ذلك بعض كبار الصحابة ممن لم يبايعوا علياً. إلا أن ما يؤخذ على معاوية أنه كوال عليه أن ينفذ أوامر الخليفة، ومن هذه الزاوية يمكن أن يعتبر معاوية خارجاً على السلطة العليا، ومن ثم يحق للخليفة إلزامه بتنفيذ الأوامر، كى تظل للدولة مهبتها وحتى لا يكون موقفه داعياً إلى استسهال العصيان والخروج على طاعة السلطة العليا؛ لكن إذا كان هذا هو فهم عليٍّ ومؤيديه لموقف معاوية فليس هو التفسير الوحيد المقبول، إذ كان هناك - مثلما ذكرنا - من كان يرى أن بيعة عليٍّ لم تنعقد، ولذلك فإن أوامره ما كانت ملزمة إلا لمن اعترف به وبايعه، ولما كان معاوية يؤمن بذلك فقد وجد أن أوامر الخليفة غير ملزمة له؛ ومن ثم ظل على موقفه من عدم البيعة، وأصر على ضرورة القصاص لعثمان أولاً.

لكن إذا كان موقف معاوية هذا مقبولاً حتى انتهى عليٌّ من بعض معارضيه في حرب الجمل، فإن موقفه التالي لذلك ليس لها ما يبررها سوى رغبته العارمة في الوصول إلى السلطة. ذلك إن تقدمه للأشتباك مع عليٍّ اشتباكاً مسلحاً في صفين وما وقع خلالها من حيل مأكرة، بهدف إشاعة الفرقة بين صفوف جيش عليٍّ، وإحداث الانقسام في صفوف المسلمين، وما تلا ذلك من تطورات حربية وسياسية، ليس له تفسير مقبول سوى القول بأن معاوية ارتكز على قضية القصاص لعثمان، ليتمكن من مواصلة معارضة عليٍّ، بغية الوصول إلى

السلطة فى نهاية الأمر .

على أنه ينبغي أن يقال أيضا ، إن معظم المشاكل التى واجهت عليا لم تأت كلها من قبل معاوية وإنما نبعت أساسا من جبهته هو ، فتكوين جيشه بمن كان يضمهم من الثوار الذين اشتركوا فى قتل عثمان ، وعدم تمكنه من إخراجهم أو إنزال القصاص بمن اقتترف منهم هذا الجرم ثم نزوله على رأى بعض أتباعه ممن لم تكن لهم رؤية سياسية فى مواقف وأحداث كانت تتطلب حسما وحنكة ، ثم انشغاله فيما بعد بتصفية الخارجين عليه من قواته ؛ كل هذه الأحداث المتواصلة أوقعت عليا فى مشاكل متلاحقة به تسمح له بالتفرغ لإنهاء موقف معاوية، بل إن هذه الأحداث بعينها هى التى أنتهزها معاوية وأستفاد منها بمهارة فائقة لإحداث التغيير المطلوب لصالحه ، ولولا ذلك فرما كان من الممكن أن تسير أحداث تلك الفترة على نحو مخالف ، يؤدى إلى تمكن علي من التخلص من هذا الوالى الذى امتنع عن تنفيذ الأوامر.

ومهما يكن من شئ فإن معاوية - على النحو الذى قدمناه - يكون قد وصل إلى منصب الخلافة بعد سلسلة طويلة من الأحداث السياسية والحربية العنيفة ، وبالتالى يكون وصوله إلى هذا المنصب - فى بعض جوانبه نتيجة حركة مسلحة ، وهو ما عبر عنه الحسن البصرى بقوله : « أربع خصال كن فى معاوية ، لو لم تكن فيه إلا واحدة منهن لكانت موقفة انتزاهه على هذه الأمة بالسيف ، حتى أخذ الأمر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ... » (٥٩).

لكن من الحق القول أيضا ان الامة قد اسهمت فى ذلك بصورة جزئية حينما تنازل الحسن لمعاوية عن الخلافة وحينما بايعه ايضا كبار الصحابة ورضوه خليفه : حتى من كان منهم اقرب الى على كابن عمه عبد الله ابن العباس او من كان منهم الد خصوم معاوية كعبد الله بن الزبير ، وذهبوا اليه فى دمشق وغشوا مجلسه ونالوا رفته واعترفوا بحسن سياسته ؛ حتى ان عبد الله بن العباس كان يقول « ما رأيت احدا اخلق للملك من معاوية » (٦٠) ثم اسهمت الامة بصورة كلية حينما اجتمعت كلمتها وبايعته بالخلافة فى عام ٤١ هـ ؛ على النحو الذى كانت تباع به من سبقه من الخلفاء الراشدين واحدا بعد الآخر .

ولا ننكر انه ظل هناك بعض الصحابة لم يعترفوا بخلافة معاوية الا مكرهين ،

وكانوا يرون انه اغتصب الخلافة وحول رسومها الى رسوم ملكية ولكن هل خلاى عصر من بعض المعارضين ؟ ألم يعارض سعد بن عبادة بيعة ابي بكر ومن بعده عمر ؛ ولم يزل كذلك دون ان يبايع اى منهما حتى توفى (٦١) ؟ ألم يعارض اهل الشام بيعة عمر بن الخطاب ، وقالوا : ان كان عمر هو الوالى فليس لنا بصاحب وانا نرى خلعه ؛ وصاح فيه مبعوثهم بقوله : هم كارهون لولايتك (٦٢) ، ألم يبق بعض المعارضين لعلى ايضا مثلما ذكرنا من قبل ؟ .

وعلى الرغم من ذلك فإن ما احده معاوية من تغيير فى وسيلة الوصول الى منصب الخلافة ، لم يؤثر بصورة كبيرة فى تغيير النظام السياسى الإسلامى ، بل رضيته جماهير المسلمين واعترفت به فى غير استياء كبير أما ما أهاج مشاعر السخط ضده وفجر غضب المسلمين هو ما اتخذه - بعد مبايعته بالخلافة - من اجراءات غيرت مسار النظام السياسى تغييرا جوهريا ، وترتبت عليها آثار جد خطيرة زلزلت بعض المفاهيم والقيم التى كانت قد ترسخت كالشورى مثلا. ومن ثم فينبغى ان نولى هذا التغيير ما يستحقه من دراسته ؛ واستيضاح الظروف التى تم فيها ، حتى نلم بالاتجاهات المتباينة التى أثرت حوله ، والاسلوب الذى تم به ، والهدف الذى تطلع إليه معاوية .

لم يكن هذا التغيير سوى محاولة معاوية نقل سلطة اختيار الخليفة من الامة الى البيت الأموى وقصرها عليه من دون بقية المسلمين ، وكان هذا الاجراء أخطر تغيير أقدم عليه طوال مدة خلافته (٤١-٦٠ هـ) . وبعبارة اخرى ، كان يمثل بتعبير العصر أول « انقلاب دستوري » فى شكل الحكم فى الدولة ، لان مضمون هذا الاجراء كان يرمى الى احتكار البيت الأموى للخلافة ، وبالتالي تغيير مظهر الخلافة من كونها منصبا عاما الى منصب ملكى يتوارثه أفراد بنى أمية فقط ، حتى وإن لم يتوفر فى بعضهم الكفاءة أو القدرة التى تتطلبها هذا المنصب ، وبصرف النظر عن الرضا الكامل من قبل الأمة . ولذلك كان لا بد أن يسبب هذا التغيير هزة عنيفة فى المجتمع الإسلامى وقتذاك ، وبفجر المعارضة ضد معاوية بشكل لم يسبق له مثيل ، ووضع الدولة كلها على أبواب حرب أهلية جديدة ، لولا أن استطاع معاوية بدهائه وذكائه السياسى أن ينتزع عناصر تفجير الموقف ، ويمضى فى ثبات لتنفيذ فكرته بنجاح .

ذلك أن معاوية لم يلبث ان فاجأ الأمة بما لم تكن تتوقعه ، إذ أعلن عن رغبته فى

جعل ابنه يزيد ولي عهده - اى خليفته - وطالب جماهير المسلمين بالبيعة له ليضمن التزامها بخلافته من بعده . وقد أدار معاوية صراع هذه المعركة السياسية بكفاءة عالية ودبلوماسية غير عادية ، فجعل الأمر يبدو وكأنه رغبة شعبية عامة رفعتها إليه الرعية علي لسان قادتها وولاتها ، ولم يترك فرصة دون أن يؤكد على أن قاداته هم الذين أشاروا عليه بها وحملوه على تنفيذها ، وأنهم حذروه مغبة التسوية أو الماطلة فى الاستجابة لهذه الرغبة ، أنه لا يملك إلا النزول على إرادة الجماهير ورغبتها .

ومن الإنصاف التنويه بأن فكرة تولية يزيد العهد لم تخطر على بال معاوية أول ما خطرت ، وإنما على بال المغيرة بن شعبة واليه على الكوفة ، وأحد دهاة العرب (٦٤) ، ولما عرضها عليه راقته له . ولم تكن نية المغيرة خالصة فيما أشار به ، وإنما كان يرمى إلى فتح جبهة من المتاعب فى وجه معاوية ، حينما بلغه ما عزم عليه من عزله عن ولايته ، وهذه الفكرة فى ظاهرها كانت بسيطة لكنها فى جوهرها ونتائجها كانت خطيرة .

فيتضح مما ترويه المصادر أن المغيرة نسج من هذه الفكرة خطة مؤداها أن يتم إثارة شهية يزيد فى الحكم ، وتحريضه على أن يطالب أباه بتوليته الخلافة من بعده ، فإن رفض انقلب الابن عليه ونازعه الأمر ، وإن وافق هاجت مشاعر الأمة وانقلبت عليهما معا . وفى كلتا الحالتين يكون المغيرة قد نجح فى أن يفتح على معاوية جبهة من النزاع والصراع لا يعلم عواقبها إلا الله؛ وهو ما عبر عنه المغيرة - بعد عودته من عند معاوية - بقوله لأصحابه : " لقد وضعت رجل معاوية فى غرز بعيد الغاية على أمة محمد ، وفتقت عليهم فتقا لا يرتق أبدا " (٦٥) .

وصل المغيرة إلى دمشق لينفذ ما خطط له ، وقدم أولا على يزيد فقال له : " إنه قد ذهب أعيان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكبراء قريش ، وذوو أسنانهم ، وإنما بقى أبناؤهم ، وأنت من أفضلهم وأحسنهم رأيا ، وأعلمهم بالسنة والسياسة ، ولا أدرى ما يمنع أمير المؤمنين أن يعقد لك البيعة " (٦٦) ، ولا شك أن مثل هذه الكلمات أثارت فى يزيد الحمية والكبرياء بما حملته من مدح وثناء ، وأغرته بآبيه بأن تركت فى نفسه علامات استفهام عما يمنع أباه من عقد البيعة له .

توجه يزيد إلى أبيه وكلمه فيما حدثه فيه المغيرة . وما كاد معاوية يسمع ذلك حتى

استهوته هو الآخر الفكرة وملكت عليه قلبه، وفجرت فى نفسه رغبة جامحة لتنفيذها ؛ ومن ثم استدعى المغيرة وحادثه فيما سمعه من ابنه، فرد عليه المغيرة مبررا الفكرة بقوله: يا أمير المؤمنين، قد علمت ما لقيت الأمة من الفتنة والاختلاف، وفى عنقك الموت، وأنا أخاف إن حدث بك حدث أن يقع الناس فى مثل ما وقعوا فيه بعد قتل عثمان ، فاجعل للناس بعدك علما يفزعون إليه، واجعل ذلك يزيد ابنك . فلما اقتنع معاوية بالفكرة بادر مستفسرا من المغيرة عن يمكن أن يعتمد عليه فى مثل هذا الامر، قائلا: ومن لى بهذا ؟ فأجابه المغيرة بقوله : أنا أكفيك أهل الكوفة، وكفيك زياد أهل البصرة ، وليس بعد هذين المصرين من يخالفك (٦٧).

وإمعانا فى إغراء معاوية بالمضى قدما فى هذا السبيل استطرد المغيرة يعلمه بأنه سبق وتحدث مع أشراف الكوفة فى هذا الموضوع وأنه وجد منهم قبولا، ولكنه يود أن يعرف رأيه هل يضى فيه أم يكف . فاستنكر معاوية عليه هذا التردد فى أمر كهذا، واستنهض همته قائلا له "سبحان الله يا أبا عبد الرحمن إنما يزيد ابن اخيك، ومثلك إذا شرع فى أمر لم يدعه حتى يحكمه، فنشدتك الله ألا رجعت فتممت هذا " (٦٨).

عاد المغيرة إلى مقر ولايته ولديه مهمة إتمام ما أقنع به معاوية (٦٩) ، فاستدعى من يثق فيه فقط ومن يعلم أنه شيعة بنى أمية ، وأوصلهم أولا بالأموال ثم كلمهم فى شأن البيعة ليزيد. وكان طبيعيا - والحال كذلك - أن يجيبوه إلى ما دعاهم إليه، فلما استوثق منهم أوقدهم إلى دمشق ومعهم أحد ابنيه - عروة أو موسى - وحينما دخلوا علي معاوية قاموا بين يديه خطباء، وأوضحوا له أن ما أشخصهم إليه هو النظر لأمة محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وزينوا له البيعة لابنه يزيد ودعوه إلى عقدها، وما قالوه فى هذا الشأن: يا أمير المؤمنين: كبرت سنك، وخفنا انتشار الحبل، فانصب لنا علما، و حد لنا حدا ننتهى إليه فقال: أشيروا على، فقالوا: نشير بيزيد ابن أمير المؤمنين، فقال: أوقد رضيتموه؟ قالوا: نعم، قال ، وذاك رأيكم ؟ قالوا: نعم وراى من وراءنا، فقال لهم: لا تعجلوا باظهار هذا وكونوا على رأيكم. وهنا نلاحظ أنه لم تبد أية دهشة على معاوية من إصرار هذا الوفد وتحمسهم للبيعة ليزيد و إجماعهم عليه؛ فهم على أية حال شيعة بنى أمية؛ ويعلم أن المغيرة اشترى ذمهم برنين الأموال، والدليل على ذلك أن معاوية مال على ابن المغيرة ، وسأله دون أن يلحظ القوم: بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم؟ فأجاب: بثلاثين ألف - وفى رواية أخرى بأربعمائة - فرد عليه

معاوية متهكما مستهزئا : لقد وجد - أبوك - دينهم عندهم رخيصة . (٧٠) .
وهنا نتساءل عن السر فيما أبداه معاوية من تردد جعله يطلب من وقد الكوفة ألا يتعجلوا الأمر وأن يبقوا علي رأيهم .

الواقع أن الإجابة عن هذا التساؤل لا تحتاج إلى كبير عناء ، ذلك أن تحركات معاوية في الولايات الأخرى كالشام والبصرة والمدينة ، فيما يتعلق بالدعاية لابنه يزيد تمهيدا للبيعة له كانت تواجه بعض التعثر ، فقد خيب أهل الشام ظنه بهم ، و خذله والياه في كل من البصرة والمدينة ، وكان عليه أن يزيل هذا التعثر أولا ، وإن كان الموقف المبدئي لأهل الكوفة قد قوى - مثلما يشير المؤرخون - من عزم معاوية على المضى في البيعة لابنه .

فما هي قصة التعثر الذي واجه معاوية في ولاياته ؟ ولنبدأ بولاية البصرة ، التي كان معاوية قد كتب إلى واليها زياد بن أبيه يستشيريه فيما هم به ، فلما ورد الكتاب على زياد استدعى بدوره أحد ثقاته وقال له استدعيتك لأمر " ابهمت عليه بطون الصحف ، إن أمير المؤمنين كتب إلى يستشيرني في كذا وكذا ، وأنه - أي زياد - يتخوف نفرة الناس ويرجو طاعتهم ... ويزيد صاحب رسلك وتهاون ، مع ما قد أولع به من حب الصيد " (٧١) . ومع أن زياد يرجع - حسب النص السابق - تخوفه من نفرة الناس إلى أمور تتعلق بشخصية يزيد فإن السبب الحقيقي في ذلك هو أن رغبة معاوية في البيعة لابنه يزيد تتناقض ما اتفق عليه من قبل مع الحسن بن علي ، الذي تنازل عن الخلافة لمعاوية طول حياته على ألا يعهد بها لأحد من بعده مثلما أشرنا من قبل . وليس هذا الرأي مجرد اجتهاد وإنما جاء صريحا على لسان وفد البصرة حينما عارضوا معاوية في البيعة ليزيد ، وقالوا : « إن أهل الحجاز والعراق لا يرضون بهذا ولا يبايعون ليزيد ما دام الحسن حيا » (٧٢) ، ومن هنا ندرك السبب الرئيسي وراء تخوف زياد وحرصه على استمرار كسب طاعة أهل ولايته .

وعلى كل ، فقد أسفرت مشاورات زياد مع مستشاره عن اتفاقهما على أن يوفدا إلى معاوية وفداً بكتاب يشيران عليه فيه بالتؤدة وعدم التعجل في هذا الأمر ، فقبل معاوية ما أشارا به (٧٣) ، ومن ثم تأخر أمر البيعة ليزيد - مثلما يعلق النويري - حتى وفاة زياد (٧٤) أي في عام ٥٣ هـ .

أما في الشام ، فقد أخذ معاوية على عاتقه الخاص مهمة التمهيد لبيعة ابنه ، ومع أنه كان يثق في أهل الشام ثقة مطلقة ، فإنه رأى أن يستدرجهم نحو هدفه بأن يسترجع في أذهانهم موقف أبي بكر من جماهير المسلمين من قبل ، حينما شعر بدنو أجله وخاف على المسلمين الاختلاف إن هو ترك الأمر لهم ليختاروا من يرغبون فيه ، وفي نفس الوقت لم يشأ أن يفرض عليهم خليفة لا يحظى عليهم بالإجماع ، ولذلك طبق المبدأ الإسلامي - الشورى - بعرض الأمر على جماهير الأمة لتتحمل مسئوليتها في تقرير مصيرها ، فجمعهم في المسجد وخطب فيهم بقوله : « أيها الناس ، قد حضرني من قضاء الله ما ترون ، وإنه لا بد لكم من رجل يلي أمركم ، ويصلي بكم ، ويقاوم عدوكم ، فيأمركم ، فإن شئتم اجتمعتم فأقرتم ، ثم وليتم عليكم من أردتم ، وإن شئتم اجتهدت لكم رأيي ... فقالوا : يا خليفة رسول الله أنت خيرنا وأعلمنا ، فاختر لنا ، قال : سأجتهد لكم رأيي وأختار لكم خيركم إن شاء الله " (٧٥) فلما اختار عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن إجماع (٧٦) .

كان هدف معاوية من استرجاع هذا الموقف في أذهان المسلمين بالشام أن يشعرهم أولاً بأنهم أصحاب الرأي في تقرير مصيرهم ، وأنه من جانبه لن يخرج عما استنه أبو بكر ؛ وعن طريق هاتين الوسيلتين يمكن أن يحصل من أهل الشام على مثل التفويض الذي حصل عليه أبو بكر من جماهير المدينة المنورة ليختار هو من يراه ؛ لأن هذا التفويض بمثابة اعتراف صريح من الجماهير بشرعية - دستورية - العمل الذي يوشك أن يبدأه ؛ وبالتالي يظهر الأمر على أنه رغبة شعبية ليس لمعاوية إلا الاستجابة لها .

ومضى معاوية يقتفى ما فعله أبو بكر ، فجمع أهل الشام وخطب فيهم خطبة لم يخرج مضمونها عن مضمون خطبة أبي بكر إذ قال معاوية لهم : " يا أهل الشام إنني قد كبر سنى وقرب أجلى ، وقد أردت أن أعقد لرجل يكون نظاما لكم ، وإنما أنا رجل منكم ، فارتؤا رأيكم " (٧٧) ؛ ومع ذلك فقد كان معاوية يرمى إلى أن يفوض أهل الشام - مثلما فوض أهل المدينة أبا بكر - لينفرد هو باختيار ابنه يزيد . لكن المفاجأة كانت عكس توقعاته فلم يفوضه أهل الشام ، كما لم يجد هواهم في ابنه وإنما في شخصية أخرى ، هو عبدالرحمن ابن خالد بن الوليد ، وكان مقدراً عندهم وله شأن عظيم لماثره هو وأبيه من قبله في مجاهدة الروم ، فشق الأمر على معاوية وأسرته في نفسه وأخذ يتحين المناسبة الملائمة لإزاحة عبدالرحمن

من طريق ابنه يزيد ؛ وقد وافته الفرصة بسرعة لم يكن يتوقعها حيث مرض عبد الرحمن ، فأرسل إليه معاوية أحد أطبائه لا يعالجه وإنما ليسقيه سقية قتله بها فى عام ٤٦ هـ (٧٨).

وإذا كان هذا موقف أهل الشام ؛ فلم يكن موقف أهل الحجاز - لا سيما المدينة - بأحسن منه . ذلك أن معاوية قد كتب إلى واليها مروان بن الحكم رسالة شبيهة من حيث مضمونها بما قاله لأهل الشام ، دون أن يفصح فيها عن رغبته فى اختيار ابنه وليا للعهد ، وإنما أراد أن يحصل أولاً على موافقة أهل الحجاز بتفويضه فى الاختيار ؛ فكان نص رسالته "إنى قد كبرت سنى ، ورق عظمى ، وخشيت الاختلاف على الأمة بعدى ، وقد رأيت أن أتخير لهم من يقوم بعدى ، وكرهت أن أقطع أمرا دون مشورة من عندك ، فاعرض ذلك عليهم ، وأعلمنى بالذى يردون عليك . ولما عرض مروان الأمر على جماهير المدينة ، لم يظهروا أدنى تردد وإنما وافقوا على المبدأ إذ قالوا : " أصاب معاوية ووفق ، وقد أحببنا أن يتخير لنا فلا يألو " ؛ وعلى الفور أبلغ مروان معاوية بموافقة أهل المدينة على المبدأ ، وحينذاك أعاد عليه معاوية الجواب بأن يذكر لهم يزيد ، ففعل مروان ما أشير عليه به وقام فى الناس قائلاً : " إن أمير المؤمنين قد اختار لكم فلم يأل ، واستخلف ابنه يزيد بعده " (٧٩).

(٢٨) وما إن كشف مروان عن شخصية المرشح الذى اختاره معاوية لمنصب الخلافة حتى انكشف لأهل المدينة بجلاء أبعاد ما كان يرمى إليه معاوية ، وهو جعل الحكم حقاً خاصاً مقصوراً على بنى أمية يتداولونه فيما بينهم ، وأحسوا أنه خدعهم فى المرة الأولى ثم انفرد دون اعتبار لرأيهم باختيار شخصية لا تليق - فى نظرهم - لشغل المنصب الأول فى الدولة ، نظراً لما يشاع عن يزيد آنذاك من تهاون فى حياته الخاصة ، ومن ثم هاجت مشاعر زعماء أهل المدينة مثل : عبدالله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، والحسين بن على . وعبر عن هذا الاستنكار عبد الرحمن بن أبى بكر ، الذى صاح فى وجه مروان بن الحكم ، وهو يعلن اختيار يزيد ، قائلاً : " كذبت والله يا مروان وكذب معاوية ، ما الخيار أردتما لأمة محمد ، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية كلما مات هرقل قام هرقل " (٨٠). وفى نفس الوقت ، اعتذر عبد الرحمن عن قبول الأموال التى أرسلها إليه معاوية وقتذاك ، قائلاً : " أبيع دينى بسدياى " (٨١) . أما عبدالله بن عمر ، فهو وإن قبل ما أرسله معاوية إليه من أموال لكنه تنبه إلى هدف معاوية وعلق عليه بقوله : " هذا أراد ؟ إن دينى عندى إذن رخيص " (٨٢).

وهكذا تكتلت زعامات المدينة واتفقت على الامتناع عن البيعة ليزيد ، وبالتالي انفجر الموقف ضد معاوية ، اضطر مروان أن يبلفه بما آل إليه الموقف من تأزم فكتب إليه يقول: " إن قومك قد أبوا إجابتك إلى بيعتك ابنك ، فأراً رأيك " (٨٣).

لم تكن معارضة هؤلاء الزعماء ذا تأثير على أهل المدينة فقط وإنما على واليها أيضاً إذ استنكر هو الآخر أسلوب معاوية في التعامل معه و عبر عن ذلك بأن خرج من المدينة مغضبا في أهل بيته حتى نزل دمشق وتوجه للقاء معاوية ، فلما وصل إلى باب سدته وحاول الحاجب منعه ضرب وجهه واقتحم على معاوية مجلسه ، واقترب منه بحيث تناله يده فأغلظ القول له ، مستنكراً عليه طريقته في استخدامه -وآل بيته - أداة لتحقيق طموحاته دون استشارتهم أو مشاركتهم ، وويخه حتى انتهى إلى تحذيره ، بقوله : " فأقم الأمر يا ابن أبي سفيان ، واهدئ من تأميرك الصبيان ، واعلم أن لك في قومك نظراً ، وأن لهم على مناوأتك وزراً " (٨٤).

ولا شك أن مثل هذا التهديد كاد يفجر غضب معاوية لولا أنه كظمه ، وإمعانا منه في مداراة مروان استرضاه ووصله (٨٥) ، لكن بعد أن عقد العزم على عزله من ولاية المدينة في أقرب وقت - وهو ما توقعه مروان نفسه - بحيث لم يحل العام التالي ٤٩هـ (٨٦) . حتى عزله معاوية وعين مكانه سعيد بن العاص .

ولو كان معاوية شخصية عادية لقع لما آلت إليه محاولاته حتى ذلك الحين من إحباطات ، و لكن همته لم تقف به عند هذا الحد وإنما رأى أن يقوم بنوع من الدعاية لابنه ، فبادر إلى الكتابة لولائه في الأمصار يدعوهم إلى تقيظه ويأمرهم أن يوفدوا وفودهم إليه في دمشق (٨٧) ليستفيد من اجتماعها هناك في تقوية الدعاية له وليضعها أمام الأمر الواقع . فلما اجتمعت عنده هذه الوفود استدعى الضحاک بن قيس وأمره أن يقوم في المسجد - بعدما يفرغ هو من خطابه - فيذكر للناس يزيد ، ويثنى عليه بما هو أهل له من الفضل والسياسة والعلم ، ثم يعقب على ذلك بدعوة معاوية إلى توليته العهد من بعده ، واستطرد معاوية على هذه التعليمات مؤكداً له : " فأتى قد رأيت وأجمعت على توليته " (٨٨) ، وبذلك أفصح معاوية - بما لا يقبل الشك - عن نيته على المضي قدماً في احتكار هذا الأمر مهما كانت النتائج .

واحكاما لحلقات ترتيبات هذه الدعاية والعمل على إنجازها ، فقد استدعى معاوية مجموعة من كبار الشخصيات أيضا وهم : عبد الرحمن بن عثمان الثقفى ، وعبد الله بن مسعدة الفزارى ، وثور بن معن السلمى ، وعبد الله بن عصام الأشعري أمرهم أن يتفرقوا فى جنبات المسجد ، وأن يتأهبوا - حينما يفرغ الضحاك من كلامه - ليقوموا ويصدقوا علي قوله ثم يدعوا معاوية إلى بيعة يزيد أيضا (٨٩).

وقد تمت هذه الدعاية المنظمة بالطريقة التى أرادها معاوية ؛ إذ بعدما انتهى من خطبته قام الضحاك فاستأذنه فى الكلام ، ولما أذن له مضى فى خطبته التى ضمها كل ما حدده له معاوية من الثناء علي يزيد ودعوته إلي توليته العهد ؛ وما ان انتهى من خطبته حتى جاء دور الأشخاص المرتبين فى جنبات المسجد ، فقاموا واحدا تلو الآخر وانبروا يؤمنون على ما ذكره الضحاك ويدعون معاوية أيضا إلي مثل ما دعاه إليه الضحاك (٩٠) .

وبعدما أدى الجميع ما أنيط بهم من أدوار باتقان قام معاوية فسألهم ، وكأنما أراد أن يلفت الأنظار إلى أن ما تم هو رغبة شعبية ، فقال : أوكلكم قد أجمع راية علي ما ذكرنا؟ فأجابوه جميعاً بالإيجاب ؛ إلا الأحنف بن قيس - وفد البصرة - الذى أبدى شديد إنكاره لهذا وختم معارضته بقوله : إن أهل الحجاز والعراق لا يرضون بهذا ، ولا يبايعون ليزيد ، ما كان الحسن حيا" (٩١).

كان اعتراض الأحنف على بيعة يزيد بداية انقسام الوفود المجتمعة ، فريق مؤيد للبيعة يمثله أهل الشام والكوفة ، وآخر مناهض يمثله أهل البصرة والمدينة ؛ وأخذ كل منهما يدافع عن وجهة نظره وموقفه . فانبرى الضحاك للرد على معارضة أهل البصرة ، واتهم أهل العراق - بصفة عامة - بالنفاق والشقاق والجهالة ، وأنكر أحقية الحسن أو ذويه فى الخلافة مع وجود معاوية وآله ، ثم أسدى لهم نصيحة مشو به بالتهديد والوعيد الظاهرين . وكان من الطبيعى أن يرد عليه الأحنف ويدافع عن أحقية الحسن فى الخلافة ، ويذكر معاوية بما عاهد عليه الحسن ويطالبه بالوفاء به ، وإلا فإن الأمور لن تحمد عقبها . وهنا انتفض عبدالرحمن بن عثمان فرد على الأحنف تهديداته ، وحث معاوية على أن يبرم أمره دون اعتبار للرأى المعارضين وعند هذا الحد خشى معاوية اتساع هوة الخلاف ورأى إنهاء الموقف وكان قد ضاق ذرعا ، فانصب وهدد المعارضين وتوعدهم شر وعيد إلي أن أنتهى إلى القول: « فإنا قد قدمنا وأنذرنا

إن أغنى التقدم شيئا أو نفع النذر" (٩٢). إن قولنا بالله تليق حاشا له لاجل

ولا شك في أن مثل هذا التهديد المباشر قد أثر علي موقف الجبهة المعارضة ، وأظهر لها أن مناهضتها لن تجديها نفعاً ، ومن ثم بدأت في مراجعة موقفها والتخفيف من حدة معارضتها ، بأن أخذت تلتقى تبعة الأمور على معاوية وأتباعه ، وهذا يبدو واضحاً مما رد به الأحنف على معاوية قائلاً : " نخافكم إن صدقنا ، ونخاف الله إن كذبنا ، وأنت يا أمير المؤمنين أعلم بيزيد في ليله ونهاره ، وسره وعلايته ، ومدخله ومخرجه ، فإن كنت تعلمه لله تعالى ولهذه الأمة رضا فلا تشاور فيه ، وإن كنت تعلم منه غير ذلك فلا تزوده الدنيا وأنت صائر إلى الآخرة ، وإنما علينا أن نقول سمعنا وأطعنا " ؛ في حين قال محمد بن عمرو ممثل وقد المدينة : " إن كل راع مستول عن رعيته ، فانظر من تولى أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم " ؛ وما كاد معاوية يسمع هذه الكلمات حتى انفجر غضبا وضيقا ، وأخذ يهتز حتى جعل يتنفس في يوم شات " (٩٣) ، لكنه كعادته قالك نفسه واضطر أن ينهى الاجتماع ويصرف الوفود ليكون له مع المعارضين في المدينة والبصرة والشام شأن آخر .

كان من حظ معاوية - بقية عام ٤٩هـ أن خلبت المدينة من أهم زعمائها المعارضين لبيعة يزيد ، وهم : عبد الله بن عباس ، عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ؛ إذ اشتركوا في الحملة التي سيرت إلى عاصمة بلاد الروم (٩٤) ؛ وكانت فرصة لمعاوية لكي يركز جهده في استمالة أهل البصرة والشام ؛ واستخدم في ذلك المهادة والملاطفة والمداراة وقد أشار ابن الأثير (٩٥) والنويري (٩٦) إلى هذا الأسلوب بقولهما : " وكان معاوية يعطى المقارب ويدارى المباعد ويلطف به " ؛ ويضيفان أن معاوية بهذه الوسيلة نجح حتى استوثق له أكثر الناس في البصرة وقى الشام وباعوه . وبذلك لم يبق أمامه سوى أهل المدينة .

فلما انتهت الحملة المشار إليها وعاد زعماء المدينة إلى مدينتهم ؛ شد معاوية الرجال إليها في عام ٥٠هـ ، وما كاد يستقر في منزله حتى استدعى عبادلة قريش ، وهم : عبد الله بن عباس ، عبد الله بن جعفر ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، ولم يستدع إلى هذا الاجتماع - عن قصد - الحسن أو الحسين . فلما قدموا عليه أمر حاجبه ألا يأذن لأحد من الناس حتى يفرغ من هؤلاء الزعماء ، وبدأ معاوية الحديث معهم في أمور متعددة وأخذ يقترب حثيثا من موضوعه الرئيسي ، إلى أن قال لهم : " رأيت أن استخلف عليكم بعدى

يزيد ورأيته لكم رضا، أنتم عبادلة قريش وخيارها... فردوا على أمير المؤمنين خيراً رحمكم الله" (٩٧).

وبهذا أوضح لهم معاوية - بما لا يقبل الجدل - أن القرار قراره ، وأنه لا خيار لهم وما عليهم إلا الموافقة ، حتى لا يكونوا مصدر قلق أو متاعب .

كان رد الفعل عنيفا بين هؤلاء الزعماء إذ انفجروا فى معاوية واحداً بعد الآخر معترضين على سياسته معهم ؛ فقال أحدهم : اتق الله يا معاوية ، وأنت الحاكم بيننا وبين نفسك ، وعابوا عليه أيضاً تجاهله التام للحسن والحسين . إذ قال له آخر فوالله ما أصبت الحق ولا يجوز لك ذلك إلا بهما ؛ ورفضوا اتجاهه إلى جعل الخلافة وراثية ؛ تمثل ذلك فى قول عبدالله بن عمر : هذه الخلافة ليست بهرقلية ولا قيصرية وكسروية يتوارثها الأبناء عن الآباء ، لو كان كذلك لكنت القائم بعد أبى... وإنما هى... لمن كان لها أهلا بمن ارتضاه المسلمون لأنفسهم . ولما طال الجدل معهم دون أن يجد معاوية منهم تجاوبا وتأكد له أن النقاش والمحاورة غير مجدية ، أفصح لهم عن قراره النهائى مؤكدا على أن أمر الخلافة هو لبنى عبد مناف خاصة وأنها لن تخرج منهم إلى يوم القيامة ، وبالتالي فلا أمل لاي منهم فيها ، وعليه فلا وجه للاعتراض ؛ ثم أعرض عنهم وفض الاجتماع وانصرف راجعا إلى الشام تاركاً لهم فرصة أن يتدبروا الأمر جيداً ، ومع ذلك فلم يقطع عنهم شيئا من صلاتهم وأعطياتهم (٩٨) .

وما إن حل العام التالى (٥١ هـ) حتى مرض الحسن بن على ، ومن شدة تلهف معاوية على إزاحته من الساحة ، كلف والى المدينة بأن يوافيه بأخبار الحسن أولا بأول ؛ قائلا : " إن استطعت ألا يمضى يوم يمر بى إلا يأتينى فيه خبر فافعل " (٩٩) . فلما وافاه الخبر بوفاته أظهر شماته (١٠٠) وغبطة وسرورا حتى سجد وسجد من كان معه (١٠١) ، إلى الدرجة التى اتهم فيها معاوية بدس السم له عن طريق إحدى زوجات الحسن ، فى مقابل خمسين ألف درهم وتزويجها لابنه يزيد ، ولما أتمت المهمة لم يف لها معاوية إلا بالشرط الأول فقط (١٠٢) .

وسواء صدق ذلك أم لم يصدق فإن وفاة الحسن أزالَت عقبة كؤودا كانت تحول بين معاوية وما يود إقامته . ومنذ ذلك الحين ، عمد معاوية إلى انتهاج سياسة الشدة و العنف مع زعماء المعارضة فى المدينة ؛ بعدما فشل أسلوب الملاينة والملاطفة ؛ وبعد ما اختفى الحسن من

المسرح السياسى ، وكان وجوده إحدى الدعائم التى ارتكز عليها زعماء المدينة فى معارضة البيعة ليزيد ومن ثم كتب معاوية إلى سعيد بن العاص ، واليه علي المدينة ، يأمره بدعوة أهلها إلى البيعة ، علي أن يوافيه بأسماء من سارع منهم ومن أبطأ . فلما وصل الكتاب سعيدا ودعا الناس إلى هذه البيعة ابطأوا عن إجابته ، ولا سيما بنو هاشم الذين لم يجبه أحد منهم ، مثل : الحسين بن علي ، عبدالرحمن بن أبى بكر ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، على الرغم من أن سعيدا أظهر معهم غلظة وشدة ، وسطا بكل من أبطأ فى الاستجابة ؛ لاسيما عبد الله بن الزبير الذى كان من أشدهم إنكاراً لأمر البيعة (١٠٣).

وقد بلغ من شدة معارضة أهل المدينة أن يشس سعيد من تحقيق ما أوكل إليه ، واضطر أن يكتب إلى معاوية يوقفه على تطور الأوضاع ويستأذنه فى استخدام قوة السلاح معهم ، أو أن يشخص هو إليهم بنفسه (١٠٤) . وعندما تلقى معاوية هذا الكتاب أعد رسائل إلى كبار زعماء المعارضة فى المدينة وعلي وجه التحديد إلى كل من : عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن جعفر ، والحسين بن علي ؛ يحذرهم فيها من مغبة التمدادى فى الإبطاء بالبيعة (١٠٥) ، ويحث بهذه الرسائل إلى واليه سعيد ليتولى هو تسليمها لهم ، على أن يتلقى منهم ردودهم عليها ، ويرسلها بدوره إليه فى دمشق ؛ ليقرر ما يجب فعله بناء على ما يجيبون به ، وفى ذات الوقت أمره معاوية بالرفق مع هؤلاء الزعماء وبالذات مع الحسين ؛ وحذره - علي وجه الخصوص - من عبد الله بن الزبير (١٠٦) .

وردت الرسائل إلى سعيد فأوصلها إلى الزعماء المذكورين ثم تلقى إجاباتهم عليها ، وجميعهم ردوا فيها على اتهامات معاوية لهم ، وأبدوا المعارضة التامة بل الكراهية لبيعة يزيد ، وأصروا على موقفهم من الرفض (١٠٧) فلما علم معاوية بهذه الإجابات كتب إلى واليه سعيد يأمره بأخذ أهل المدينة أخذاً لا شفقة فيه ولا رحمة ، بحيث لا يدع أحداً من المهاجرين أو الأنصار حتى يبايع ؛ وفى ذات الوقت نبهه ألا يحرك غضب الزعماء أو يهيج مشاعرهم وقد نفذ سعيد التعليمات فأخذ أهل المدينة بأعنف ما يكون من القسوة والشدة ؛ ورغم ذلك فقد تمسكوا بموقفهم ولم يبايعه أحد منهم حتى فقد سعيد أى أمل ، فكتب إلى معاوية قائلاً : " إنه لم يبايعنى أحد ، وإنما الناس تبع لهؤلاء النفر ، فلو بايعوك بايعك الناس جميعاً ، ولم يتخلف عنك أحد " (١٠٨).

وهذا نصها ريفضا له : فقد كان من كلاب بلدا ريشة لمعنى : فتميدا رفة فتح لعلاء .

فأجابه معاوية يأمره : " ألا يحركهم إلى أن يقدم " (١٠٩) ، وهكذا بدا أن معاوية أخذ على عاتقه معالجة موقف المعارضة بنفسه ، بعدما أبدى وإليه عجزه أكثر من مرة .
 قصد معاوية المدينة في العام ٥٦ هـ ، بهدف الحصول على بيعة الزعماء مهما كلفه الأمر حتى لو اضطر إلي استخدام العنف ، ولذلك اصطحب معه قوة من أتباعه وقواته وحرسه بلغت ألف فارس (١١٠) .

وما إن اقترب معاوية من المدينة حتى كان كبار شخصياتها - وفيهم زعماء المعارضة - قد خرجوا لاستقباله ، فتلقاهم أسوأ استقبال وأغلظ لهم القول ، وكان أول من لقيه منهم الحسين بن علي ، فلما نظر إليه معاوية قال له : « لا مرحبا ولا أهلا ! بدنة يتفرق دمها والله مهريقة ! فقال الحسين : مهلا فإنني والله لست بأهل لهذه المقالة ، فرد عليه معاوية قائلا : بلى ولشر منها ، ثم لقيه عبد الله بن الزبير فقال له معاوية : لا مرحبا ولا أهلا ! ثم وصفه بالثعلب المرواغ الذي يوشك أن يقتل نفسه بقوله : خب ضب تلعة يدخل رأسه فيضرب ذنبه ، ويوشك والله أن يؤخذ بذنبه ويدق ظهره ، وأمر حراسه أن ينحياه عنه فضربوا وجهه راحلته ، ثم لقيه عبد الرحمن بن أبي بكر فقال له معاوية : لا مرحبا ولا أهلا ! شيخ قد خرف وذهب عقله ، ثم أمر بضرب وجهه راحلته ، ثم فعل بعبد الله بن عمر ذلك (١١١) .

وعلى الرغم من سوء ما قوبل به هؤلاء الزعماء من معاوية ، فإنهم لم ينصرفوا عنه وإنما راققوا ركبته حتى دخل المدينة ؛ وهو يتجاهلهم بحيث لم يلتفت إلى أي منهم طول الطريق ، ولما دخل مجلسه أعرض عنهم ولم يأذن لهم بالدخول عليه كما يليق بهم ، فتأكد لهم من هذه البداية أن الأمر لا يبشر بأدنى خير ؛ وزاد الأمر سوءا أن معاوية أتبع هذا اللقاء بإلقاء خطاب في أهل المدينة ، ملاءة مدحا وثناء على ابنه يزيد وختمه بتهديد واضح لكل المعارضين على بيعته ، قائلا : ما أظن قوما بمتنهين حتى تصيبهم بوائق تجتث أصولهم ، وقد أذرت إن أغنت النذر ، ثم أنشد متمثلا :

قد كنتُ حذرتك آل المصطلق
 وقلتُ يا عمرو أظعنني وانطلق

إنك إن كلفتنى ما لم أطق
 ساءك ما سرك مني من خلق

دونك ما ستسقيته فأحس وذق (١١٢)

وقد يقال إن هذا المنهج في التعامل مع الخصوم لا يتفق مع السياسة العامة لمعاوية من الحلم واللين والأناة والملاينة والمصانعة ، ولكنه ربما قصد ذلك على غير عادته لأسباب سياسية، حينما وجد أن الحزم والشدة في هذه الحالة هو الأمثل للقضاء على هذه الفرقة ، التي طال أمد ملاينته وملاطفته لها ، لذلك فما كان هناك ما يمنعه من تغيير هذا الأسلوب إلى غيره يكون أجدى وأنفع . ومن المعروف أن معاوية كان يغير سياسته وبشكلها حسب مقتضى الحال ، فهو القائل : " لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي ، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني ، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت ، قيل وكيف يا أمير المؤمنين ، قال : كانوا إذا مدوها خليتها و إذ خلوها مددتها " (١١٣) . وكان أيضا يحلم في موضع الحلم، ويشدد في موضع الشدة (١١٤) . وشخصية علي هذه الشاكلة لم يكن عسيرا عليها أن تتقلب حسب الظروف وليس من المستبعد أيضا أن يكون قصد معاوية من هذه الشدة صرف أهل المدينة عن الالتفاف حول زعماء حتى يجردهم من قوة شعبية يستندون عليها ، ثم ينفرد بهم فيما بعد ليجرب معهم وسائل أخرى قد تحسم الأمر خاصة وأنه لم يبق غيرهم دون بيعته .

وعلى الرغم مما هم به معاوية نحو زعماء المعارضة في المدينة ، فإنه اضطر إلى إرجاء تنفيذه مؤقتا ؛ ذلك أنه ما إن فرغ من إلقاء خطابه الذي أشرنا إليه ، حتى توجه للقاء السيدة عائشة ، وكان قد بلغها أنه هدد الحسين وأصحابه بالقتل إن لم يبايعوا ابنه يزيد ، فلما دخل عليها عاتبته على هذا التهديد ، وحضته على الاقتداء بأبي بكر وعمر ؛ وكان عليه أن يسترضيها ويدافع عن نفسه ويبرر موقفه ، فصور الأمر لها على أنه نوع من الضغط عليهم لأن الأمة كلها بايعت يزيد ولم يبق سواهم ، وهم بوقفهم الراض بفسدون الأمر عليه ؛ إذ قال لها : يا أم المؤمنين ، هم أعز من ذلك ، و لكنني بايعت ليزيد وبايعه غيرهم ، أفترين أن أنقض بيعته قد قمت ؟ فلما سمعت منه ذلك أدركت أنه سيسئ في أمر البيعة لابنه ، ولم تملك سوى أن تحثه على الرفق بهم ، قائلة له : فاتق الله في هذلاء الرهط ولا تعجل فيهم ، فلعلهم لا يصنعون إلا ما أحببت ؛ وحينذاك لم يجد هو الآخر مفرأ من أن يعدها بأن يفعل ما أشارت به (١١٥) .

هكذا كان علي معاوية أن يكون عند حسن ظن السيدة عائشة ، وفيها لها بوعده تجاه زعماء المدينة ، ويتخلى مؤقتا عما انتراه بشأنهم من شدة ، ليعود إلى أسلوب الملاينة

والملاطفة من جديد ولذلك استدعاهم والتقى بكل منهم فى جلسات انفرادية تمهيدية ؛ ثم عاد فاستدعاهم فى صبيحة اليوم التالى فى جلسة جماعية دارت فيها مناقشات ومحاورات هادئة حيناً وحامية أحياناً أخرى استمات فيها الجميع فى الدفاع عن وجهة نظره (١١٦). بحيث لم تسفر عن تزحزح أى منهم عن موقفه ؛ وبالتالى فلم يحرز معاوية أذى تقدم واضطر أن يصرف المجتمعين ويفض المجلس وكان لذلك أثره فى نفسه حتى أنه احتجب عن الناس عقب هذا اللقاء ثلاثة أيام .

أما الزعماء قد باتوا يخشون على أنفسهم من بطش معاوية ، فغادروا المدينة إلى مكة ليحتموا بحرمتها ولما علم معاوية بخروجهم شد هو الآخر رحاله فى إثرهم إلى مكة وما كاد يقترب منها حتى فوجئ بهم على رأس مستقبله ، لأنهم حينما بلغهم قدومه تدارسوا الأمر فيما بينهم ؛ واتفقوا على الخروج إلى استقباله على أمل أن يكون قد ندم على ما كان منه فتلقاهم بترحاب بالغ وكان أول من لقيه الحسين بن علي ، فقال له : مرحبا وأهلاً بابن (بنت) رسول الله وسيد شباب المسلمين و أمر له بدابة وركب وسأيره وفعل ذلك مع الباقيين ، وأقبل يسأيرهم لا يسير معه غيرهم حتى دخل مكة ؛ وفى مكة ما كان يمضى يوم إلا ولهم منه صلة ومجالسة دون أن يذكر لهم شيئاً عن البيعة ؛ حتى قضى نسكه وحمل أثقاله وقرب مسيره ؛ مما أثار انتباه الزعماء وقال بعضهم لبعض : " لا تخدعوا ؛ فما صنع بكم هذا لحبكم وما صنعه إلا لما يريد ، فأعدوا له جواباً (١١٧). وبعدما قلبوا النظر فى الأمر أجمعوا على الامتناع كلية عن البيعة ، وفوضوا عبد الله بن الزبير أن يكون المتحدث باسمهم .

فلما استدعاهم معاوية ، أدار معهم حواراً سياسياً يتميز بالدقة والنضال الفكرى الحاد ، بدأه بعرض مغر لهم إذ طلب منهم أن يبائعوا ابنه على أن يكونوا شركاءه فى الحكم ، ومستشاريه الذين لا يمضى من دونهم أمراً إلا بموافقتهم ، فقال لهم قد علمتم سيرتى فيكم ، وصلتى لأرحامكم ، وحلمى ما كان منكم ، ويزيد اخوكم وابن عمكم ، وأردت أن تقدموه باسم الخلافة وتكونوا أنتم تولون وتعزلون وتؤمرون وتجبون المال وتقسّمونه ، ولا يعارضكم يزيد فى شئ من ذلك (١١٨).

بيد أن الزعماء لم يقعوا فى حبال الإغراء المادي فى السلطة والثروة ، ولم يقتنعوا بمنطق معاوية فلم يستجيبوا له ، وإنما خيروه - علي لسان ابن الزبير - بين ثلاثة أمور إن كان

حقا يريد المصلحة العامة وحماية الأمة من خطر الفتنة بعده : إما أن يدع الناس علي ماتركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليختاروا لأنفسهم من يشاءون ؛ وإما أن يقتدى بأبي بكر فيعهد إلى رجل من قاصية قریش ليس من بني أبيه ، وإما أن يفعل مثل عمر فيجعل الأمر شورى في رهط من المسلمين ليس فيهم أحد من ولده أو من بني أبيه . وواضح من هذه الخيارات أن الزعماء كانوا يرفضونبيعة يزيد رفضا تاما . فلما فند معاوية هذه الخيارات ودحضها بأنه لا يوجد بين المسلمين من هم في قامة أبي بكر أو عمر ، وبأنه يخاف الاختلاف ، وطلب منهم حلا آخر غير هذه الخيارات فإنهم لم يتزحزحوا عن موقفهم قيد أنملة (١١٩) .

عند هذا الحد تيقن معاوية أن الملاينة والنقاش الفكري لن يوصلاه إلى نتيجة مرضية : فتفاوضى عن وعده للسيدة عائشة مكتفيا بأنه حاول الوفاء به ولجأ مرة أخرى إلى التهديد والوعيد فكشر عن أنيابه وهدد زعماء المعارضة بقوله : " فإنى أحببت أن اتقدم إليكم ، إنه قد أعذر من أنذر ، إنى كنت أخطب فيقوم القائم منكم فيكذبنى على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفع « ثم استطرد بأنه سيلقى خطابا فى المسجد ، وأمرهم بالتزام الصمت حتى لا يعرضوا أنفسهم لما لا تحمد عقباه ، وأقسم لهم : " لئن ردّ على أحد منكم كلمة فى مقامى هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه " ، ثم حذرهم قائلا :

« فلا يبقين رجل إلا على نفسه » ، وفى النهاية أصدر أوامره - على مرأى منهم - إلى صاحب حرسه بأن يوكل بكل واحد من هؤلاء الزعماء الخمسة شرطيين يقفان على رأسه ، مع كل شرطى سيف فان نطق أى منهم بكلمة - بصدق أو كذب - ضربا رأسه بالسيف وقضيا عليه (١٢٠) .

فلما جاء الغد جمع معاوية الناس واستدعى الزعماء الخمسة : الحسين بن علي ، وعبدالله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الرحمن بن أبي بكر ، وعبد الله بن عباس ، قام خطيبا وأشار إلى هؤلاء الزعماء وقال : أن هؤلاء رهط سادة المسلمين وخيارهم لا يبرم أمر دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم ، وإنهم قد رضوا وباعوا ليزيد ثم دعا الناس إلى البيعة فأقبلوا يبايعون وهكذا تمت البيعة فى مكة ثم انطلق معاوية إلى المدينة حيث يابعت هى الأخرى (١٢١) . وعلى إثر ذلك انطلق معاوية إلى الشام بعد ما حقق هدفه الذى صارح من أجله طويلا واستطاع بهذه الحيل أن يأخذ البيعة لابنه يزيد من عامة المسلمين وأجبر الزعماء

على التزام السكوت وعدم الجهر بالاعتراض أو الإنكار .

ولا شك في أن الذهول أصاب أهل الحجاز حينما رأوا زعماءهم يلزمون السكوت وكانوا بالأمس يجهرون بالمعارضة ؛ فتوجهوا إليهم مستفسرين في شبه إنكار واتهام بأنهم باعوا بيعتهم بالأموال ؛ إذ قالوا لهم : " زعمتم أنكم لم تبايعوا فلما أرضيتم وأعطيتم بايعتم! " وحاول الزعماء رد التهمة عن أنفسهم إلا أن أحدا لم يسمع لقولهم بأنهم لم يبايعوا وإنما أُجبروا ؛ وذهبت أيمانهم أدراج الرياح وضاعت صرخاتهم اليائسة : " والله ما فعلنا ولا بايعنا ، ولكن كادنا - معاوية - وخفنا القتل " (١٢٢) .

وهنا ينبغي أن نناقش سلوك معاوية مع هؤلاء الزعماء وهل كان جادا في تهديدهم بالقتل لو أنهم ردوا عليه ادعاءه ؟

قد يرى البعض أن الجواب بالإيجاب هو أقرب الاحتمالات وأدنى إلى تصور معاوية في ذلك الوقت الذي نفذ فيه صبره وأعبته الحبل وأعد الترتيبات لتنفيذ تهديده بأن أقام على رأس كل من المعارضين شرطين بسيوفهما . وقد يرى بعض آخر أن هذا الرأي بعيد عن الصواب وأن معاوية ما كان يقدم علي حماقة كهذه ، لأنها أولا تتنافى مع طبيعه ؛ ولأنها ثانيا ستفجر ضده غضبة جماهيرية عارمة ؛ ولأنها ثالثا ستوصد أمامه كل الأبواب لتحقيق ما يبغيه من البيعة لابنه يزيد . لكن الأقرب إلى التصور أنه لجأ إلى هذا اللون غير المؤلف من التهديد ليخيف المعارضين فيلزموا الصمت ويؤثروا السلامة . ومن العجيب حقا أن هذه السياسة قد أوصلت معاوية إلى ما تمنى دون صعوبة ، ومن ثم كانت كلمات دفاع الزعماء عن أنفسهم بأن معاوية كادهم وخافوا القتل .

خلاصة القول ، أن معاوية قد استطاع باتباع أساليب مرنة متباينة ، كالملاينة والمصانعة أحيانا ، والشدة والحزم حينما آخر ، والتهديد حينما آخر ثالثا ، أن يحقق رغبته في البيعة لابنه يزيد ، وفي إرساء دعائم مبدأ جديد في النظام السياسي الإسلامي وهو حصر الخلافة في أسرة بنى أمية ، من منطلق حرصه على أن تظل فيها يتوارثها أبناؤها من بعده واحد بعد الآخر وكان هذا الاجراء - كما سبق القول - أخطر تغيير قام به معاوية في فترة خلافته ، سواء فيما يتصل بالوسائل أو بالأهداف على حد سواء ، ومن ثم أصبح في الإمكان القول بأن أمر الأمة - منذ ذلك الحين - قد انتقل نهائيا إلى بنى أمية .

لكن لا ينكر أحد أنه رغم ما أحرزه معاوية من نجاح فإنه بإصراره علي فرض هذا التغيير السياسي على الأمة ، قد زرع أسس الخلاف بينه وبين جمع غفير من هذه الأمة ؛ بل ووضع الدولة كلها والخلافة من بعده في ظروف عصيبة ، وهو ما كان يشعر به معاوية في قرارة نفسه شعورا لا شك فيه ؛ كما يدرك أن الحجاز صار يطفو على بركان من غضب وأن زعماء المدينة يترقبون الأحداث وينتظرون موته ليعلموا رأيهم صراحة في خلافة ابنه يزيد وليكون لهم معه شأن آخر ولعل ما يؤيد هذا الفهم أن معاوية في مرض وفاته أوصى ابنه يزيد بان يسارع قبل أي شئ في أخذ البيعة من هؤلاء الزعماء ، وقال له : إنى لا أتخوف أن ينازحك في هذا الأمر الذي استتب لك إلا أربعة نفر من قریش : الحسين بن علي ، عبد الله بن عمر ، عبد الله بن الزبير ، عبد الرحمن بن أبي بكر ؛ ثم مضى يرسم له السياسة التي ينبغي عليه أن يسلكها مع كل منهم للتصدي لمعارضتهم ، أو التخلص منهم إذا لم يكن هناك من حل سواه (١٢٣) .

ولذلك فما إن تولي يزيد الخلافة عقب أبيه في رجب من عام ٦٠ هـ حتى وجه همه إلى الحصول علي بيعة هؤلاء النفر بأى شكل ولو وصل الأمر إلى حد القتل ، فكان أول ما فعله أن أرسل إلى واليه على المدينة رسالة سرية عاجلة وهامة ، يأمره فيها أن يأخذ هؤلاء النفر أخذا شديدا ليست فيه رخصة حتى يبايعوا ، فإن امتنعوا فلا يتردد في ضرب أعناقهم ثم يبعث برؤسهم إليه في دمشق (١٢٤) .

وقد أثارت هذه التعليمات ثائرة زعماء المدينة وفجرت كوامن غضبهم على يزيد ، ووجدوا أنه لا بد من عمل يصححون به الاتجاه الذي وضع معاوية الأمة علي منعطفه ، ليعيدوا لمنصب الخلافة هيئته ومكانته ، وللأمة حقها في اختيار خلفائها وممارسة الرقابة عليهم . ومن ثم شهدت السنوات الثالث التي حكم فيها يزيد ثورات عارمة ، كانت بداية لسلسلة متلاحقة من الثورات المناهضة لحكم الامويين بعامه على مدار تاريخهم الذي امتد حتى عام ١٣٢ هـ .

وكان الحسين بن علي أول من تحمل مسئولية التعبير عن هذا الاتجاه ، فخرج ثائرا على يزيد ، وخاض المعركة ضده في ثبات الأبطال حتى سقط قتيلًا في كربلاء ، بعدما سطر وثيقة معارضته بدمائه التي حركت مشاعر الذين استكانوا للأمويين ، فقد أفرغت هذه الدماء وظلت تطاردهم ، وتحركهم للثورة مرة بعد أخرى ضد خلفاء بني أمية حتى ليقال أن

دماء الحسين كانت المعول الأول الذي ظلت ضرباته تتواصل حتى قضت فى النهاية على دولة بنى أمية .

وعلى إثر مقتل الحسين حمل لواء معارضة الأمويين عبد الله بن الزبير ، الذى كان الشخصية المهيأة نفسيا وقياديا لتحمل هذه المسئولية، فكان - مثلما رأينا - أبرز الزعماء الذين عارضوا بيعته يزيد، والمتحدث الرسمى باسمهم ، وهو الذى ناقش معاوية نقاشا حادا يقوم على الحجة الواضحة والمنطق المفحم ، ومن ثم اتصف بالشجاعة والثبات فى الوقوف ضد سياسة بنى أمية ولذلك كان معاوية يخشاه وحذر ابنه منه وأوصاه بعدم التهاون معه إذا ثار عليه فجاء فى نص وصيته له : " وأما الذى يجثم لك جثوم الاسد ويراوغك مراوغة الثعلب، فان أمكنته فرصة وثب فذلك ابن الزبير فإن هو فعلها بك فظفرت به فقطعه إربا إربا " (١٢٥) . وهذا يدل بلا شك على مدى صلابة ابن الزبير، ومدى تخوف معاوية منه . وعلى كل فقد ظل ابن الزبير يناوئ يزيد وثلاثة بعده من خلفاء بنى أمية على مدى عشر سنوات متصلة ، بحيث صارت ثورته أطول ثورة جابهها الأمويون فى تاريخهم ، وبدلوا جهودا مضنية دون أن يتمكنوا من القضاء عليها إلا فى عام ٧٤هـ .

ثم كانت الثورة الثالثة، وهى ثورة المدينة المنورة التى تفجرت بالغضب ضد السلطة الأموية ممثلة فى يزيد لأنها لم تلتزم - فى نظرها - بالمثل القويمه ، ووجدت فى حكم يزيد وفى طريقة وصوله إلى الخلافة لونا جديدا لم تألفه ، وكان أهل المدينة يحسون إحساسا داخليا بأنهم هم الحراس على التطبيق الإسلامى الصحيح والرقباء على سلوك الخلفاء بحكم كون مدينتهم مشوى الرسول صلى الله عليه وسلم وموطن صحابته وأول حاضرة للدولة الإسلامية؛ ومن ثم رأوا أنه لا بد من الثورة والمطالبة بالعودة إلى الطريق السليم واتباع السياسة القويمه . ورغم هذه الأهداف فقد تمكنت جيوش يزيد من القضاء على تلك الثورة الشعبية التى سجلت حيوية أهل المدينة فى مقاومة بنى أمية .

وإذا كان بنو أمية قد تخلصوا من هذه الثورات - التى ذكرناها - فإنهم لم يتمكنوا من القضاء على ثورات جبهات المعارضة الأخرى المتتالية - كالشيعة والخوارج - أو توهين قوتهم ، وبالرغم مما بذله الأمويون من جهود مضنية ومطاردات متواصله ، لهم فإن هذه الجبهات ظلت على عدائها للأمويين وتواصلت ثوراتها ضدهم حتى تلاطمت أمواج الثورة فى

أماكن متفرقة من الدولة طيلة حكم بني أمية . وصار تاريخ هذه الجبهات المعارضة مرتبطا تماما بتاريخ الأمويين ووجودها يعد الجانب المقابل لوجودهم ، ومن ثم كان نضالهم وما ترتب عليه من آثار ، كإنهاك الدولة عسكريا وإرهاقها اقتصاديا ، أحد الأسباب الرئيسية الذى حول الدولة الأموية فى النهاية إلى كيان متداع معرض للانحيار مع إرهاصات أول إعصار .

لكن ينبغى ألا يمر الحديث عن هذا التغيير الخطير فى الدولة الإسلامية ، قبل أن نتعرف أولا على الأسس التى بنى عليها معاوية قناعته بجعل الحكم وراثيا لابنه يزيد كولي للعهد وخليفه للمسلمين من بعده ، وثانيا الأسس التى ارتكز عليها المعارضون فى رفض البيعة ليزيد .

فأما الأسس التى بنى عليها معاوية قناعته بجعل الحكم وراثيا فى ابنه ومن ثم فى بني أمية ؛ فإنما تعود إلى أنهم كانوا يشكلون عصب الإدارة والسياسة فى ذلك الوقت ، وبالتالي فإنهم ماكانوا يتركون الخلافة تفلت من أيديهم بسهولة ؛ فضلا عن قوتهم وعصبيتهم التى كان يمكنهم الاعتماد عليها فى إخضاع العرب لسطوتهم وبأسهم ؛ وفى ذلك يقول ابن خلدون مبررا انتقال الخلافة إلى الورثة فى بني أمية أن معاوية لم يكن يستطيع أن " يدفع ذلك عن نفسه و قومه فهو أمر طبيعى ساقته العصبية بطبيعتها واستشعرته بنو أمية ، ولم يكن على طريقة معاوية فى اقتفاء الحق من أتباعهم فاعصوبوا عليه ، واستماتوا دونه ، ولو حملهم معاوية على غير تلك الطريقة وخالفهم فى الانفراد بالأمر لوقع فى افتراق الكلمة التى كان جمعها وتأليفها أهم عليه من أمر ليس واره كبير مخالفة. وقد كان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه يقول إذا رأى القاسم بن محمد بن أبي بكر : لو كان لى من الأمر شئ لوليته الخلافة، ولو أراد أن يعهد إليه لفعل. ولكنه كان يخشى من بني أمية أهل الحل والعقد لما ذكرناه فلا يقدر أن يحول الأمر عنهم، لثلا تقع الفرقة " (١٢٦).

ومن ناحية أخرى ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن الزمن وقتذاك قد تغير عن ذى قبل ، وأن الأمة الإسلامية فى فترة الأمويين قد اختلفت اختلافا كبيرا عنها فى عهد الراشدين؛ إذ كانت قد اتسعت الرقعة الجغرافية التى بسط الأمويون سلطانهم عليها ؛ وتعددت الأجناس التى انضوت تحت لوائهم ، ولم يكن قد تأصل الإسلام فى نفوسها بعد كما أن جيلا من أبناء الصحابة قد نما ووصل الى مرحلة ينشد فيها لنفسه الدور السياسى الذى يلائمه، وهو مع هذا

لم يتمسك بما كان يتمسك به أباًؤه وأجداده من المثل الإسلامية السامية؛ ولعل في كلمة عبد الملك بن مروان الشهيرة تلخيصاً لهذا كله حينما قال لجماهير المسلمين في خطاب عام له : "تكلفوننا أعمال المهاجرين الأولين ولا تعملون مثل أعمالهم" (١٢٧) . ولذلك فقد اقتضت هذه المستجدات تغييرات سياسية تلائمها وتمشى معها حتى يتمكن الخلفاء من القبض علي دفة الأمور ، وتوجيه المجتمع لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها سواء كانت أهدافاً عامة أم تركز على مصالح شخصية أو مبادئ إسلامية يجب أن تحكم وتسود .

ومن ناحية ثالثة ، فلم يعد الدين - وحده - هو الذي يحرك السياسة مثلما كان الحال في عهد الراشدين ، ولعل ابن خلدون (١٢٨) ، قد صور هذا التغيير بصورة جيدة بقوله بعدما تحدث عن عهد الراشدين ، "وأما من بعدهم من لدن معاوية فكانت العصبية قد أشرفت على غايتها من الملك ، والوازع - الدافع - الديني قد ضعف ، واحتيج إلى الوازع السلطاني والعصباني ، فلو عهد إلى غير من ترتضيه العصبية لردت ذلك العهد وانتقض أمره سريعاً وصارت الجماعة إلى الفرقة والاختلاف" ثم ناقش ابن خلدون في موضوعية نظام ولاية العهد ، وذكر أنه ولاية مشروعاً بالسوابق التاريخية ، وأن معاوية في هذا كان متبعاً لسياسة أبي بكر وعمر ؛ وأن هدفه إنما كان المحافظه على وحدة الأمة وتجنبها افتراق الكلمة والوقوع في الفتن والاضطراب . ثم يؤكد ابن خلدون نظريته تلك بأن العصبية كان هدفها آنذاك حماية الدين ورعاية مصالح الأمة وهذا الاعتبار هو الذي سوغ هذا « الانقلاب الدستوري » بالرغم من معارضة بعض القادة والزعماء لهذا المبدأ أصلاً ، وخروجهم على بنى أمية مرة بعد أخرى ولذلك فهو يصرح بأنه لا ينبغي إلا أن نحسن الظن ما أمكن في نظام ولاية العهد ، وأن الهدف منه ليس حفظ التراث على الأبناء فليس هذا هدفاً إسلامياً ؛ ولا هو من المقاصد الدينية ويحذر من التردى في هذا الخطأ حتى لا يتطرق العبث إلى المناصب الدينية (١٢٨) . وعلى رأسها بلا شك الخلافة علي المسلمين .

وقد يقال إن معاوية لو كان مخلصاً حقاً في رعاية مصالح الأمة لعهد إلى شخص آخر غير ابنه يزيد ، مثلما فعل أبو بكر وعمر مثلاً وبذلك كان يدفع عن نفسه مظنة الاتهام بأنه إنما كان يريد أن تصبح الخلافة ميراثاً يتوارثه الأبناء عن الآباء ؛ وعلى ذلك يرد ابن خلدون (١٢٩) بقوله : والذي دعا معاوية لإيثار ابنه يزيد بالعهد دون سواه ، إنما هو مراعاة

المصلحة العامة في اجتماع الناس واتفق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بنى أمية ، إذ بنو أمية يومئذ لا يرضون سواهم وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع وأهل الغلب مهم ، فآثرة - أي آثر ابنه يزيد - بذلك دون غيره ، ممن يظن أنه أولى بها " .

وبالإضافة إلى ما ذكره ابن خلدون ، يمكن أن نضيف عوامل أخرى ومنها أن معاوية كان مقدرا قدرات ابنه السياسية والحربية والعملية ، ويرى أنه ليس بأقل من غيره ممن يطمحون إلى الخلافة إن لم يتفوق عليهم ، فهو قد تربى ونشأ في بلاط الخلافة ، وخبر السياسة وتمرس على وسائلها ، هو لهذا - وبحكم كونه ابنه - جدير بالخلافة من بعده ؛ كما أن معاوية كان يدرك أن أهل الشام ، وقد غدوا يشكلون القوة الحقيقية في دولة بنى أمية لن يرضوا أن تخرج الخفاة عن مدينتهم دمشق بأي حال ؛ كما أن قبيلة كلب - أخوال يزيد - سوف تقاتل بشراسة من يتطلع إلى الخلافة غير يزيد ؛ وهكذا قد قدر - نتيجة لكل هذه العوامل التي تحكم الموقف السياسي - أنه لوترك الأمر دون ولي عهد ، ويزيد بصفة خاصة ، فسوف تتعرض الدولة لخطر الانقسام والحرب الأهلية ؛ وخاصة أن هناك سوابق تاريخية في هذا المجال ، وهي الأحداث التي تلت الفتنة في عهد عثمان ؛ ومن ثم كان حرص معاوية على أخذ البيعة لابنه يزيد .

أما الموقف الذي يستحق وقفة تأمل ومراجعة فهو موقف زعماء المعارضة ، وهؤلاء قد أقاموا حجتهم في رفض البيعة ليزيد على أساس أنه لا يصلح خليفة للمسلمين ؛ فهو في نظرهم فتى عابث لا تسلم حياته الخاصة من الشبهات والمطاعن ؛ فيذكر اليعقوبي (١٣٠) أنه كان : " يلعب بالكلاب والقرود والفهود ، ويلبس المصبغ ، ويدمن الشراب ، ويمشى على الدفوف " ثم يضيف أن عبدالله بن عمر قال عنه : " كان يزيد صاحب طرب وجوارح وكلاب وقرود وفهود ومناومة على الشراب ، ويضيف ابن طباطبا (١٣٢) إلى ذلك أنه " كان موفر الرغبة في اللهو والقنص والخمر والنساء والشعر " .

ومن الملاحظ أن هؤلاء المؤرخين ذوو ميول شيعية واضحة ، وأنهم هم الذين انفردوا باتهام يزيد بشرب الخمر وإظهار الفسق ؛ أما المصادر الأخرى المعتدلة - وإن كان لبعض مؤلفيها ميول شيعية كالطبري - فإنها لم تذكر عن يزيد شيئا من هذه الموبقات ؛ بل إن ما يرويه الطبري (١٣٣) في هذا الصدد هو رأي زياد بن أبيه في يزيد من أنه " صاحب رسله

وتهاون ، مع ما قد أولع به من الصيد " ، وينقل ابن الأثير (١٣٤) والنويرى (١٣٥) هذا الرأي بنصه . ومن ثم فإنه ليست فى هذه المصادر إشارة إلى أن يزيد كان يشرب الخمر أو أنه أولع بالنساء ، بل إن ابن الأثير (١٣٦) والطبرى (١٣٧) والنويرى (١٣٨) يؤكدون على أن يزيد كف عن كثير مما كان يصنع عندما علم أن ذلك يغضب الجماهير منه ، ويجعل تقاة المسلمين لا يرضون بولايته . وحتى ما تذكره المصادر من أنه قد ظهرت منه بعض التصرفات المنافية للآداب الإسلامية ، فإنها تنص على أن ذلك قد حدث منه أثناء خلافته (١٣٩) أما قبل ذلك فلم يكن فى حياته الشخصية بهذا الاستهتار أو العبث الذى تحاول بعض المصادر الشيعية أن تصمه به .

وعلى ذلك فلا نميل إلى القول بأن السبب الذى من أجله عارض زعماء المدينة هو رفضهم سلوكيات يزيد الشخصية - وإن كان ذلك يدخل فى الاعتبار - وإنما هو حرصهم على أن يظل منصب الخلافة حقا للأمة تختار بإرادتها الحرة من تشاء لولايتها، وأنهم رأوا فيما يقوم به معاوية - فى هذا الشأن - اهداراً لهذا المبدأ « الدستورى » الذى يجب أن يظل سائدا مهما كانت الظروف، ومن هنا كانت صيحة عبد الرحمن بن أبى بكر- التى أشرنا إليها من قبل - فى وجه مروان بن الحكم ؛ كما كانت مناورات الزعماء ، المعارضين مع معاوية تدور حول هذا المبدأ، وتذكيره بضرورة اتباع سنن الراشدين، ولم يأت - خلال هذا النقاش - ذكر لشخص يزيد سواء بالقدح أو المدح على الإطلاق ؛ وفى هذا المجال يؤكد ابن خلدون أن فسق يزيد حدث بعد خلافته، وحينذاك فقط اختلف الصحابة فى شأنه ، فمنهم من رأى الخروج عليه ونقض بيعته مثل عبد الله بن الزبير والحسين ومن رأى رأييهما ومنهم من رأى الخروج خوفا من إثارة الفتنة وكثرة القتل (١٤٠) .

وعلى الجملة ، فإن ما قام به معاوية من البيعة لابنه يزيد قد أرسى تقليدين لم يكن من السهل الموافقة عليهما آنذاك ؛ وهذان التقليدان هما :

أولاً : إرساء سابقة « دستورية » خطيرة فى نقل السلطة العليا فى النظام السياسى وجعلها تأخذ شكلا واحدا، وهو الشكل الوراثى - واختصاص بنى أمية وخدمهم بالحق فى تولي هذا المنصب ومن هنا ذهبت الأمة إلى القول - بحق - أن معاوية قضى على نظام الخلافة وحوله إلى نظام ملكى ، وكان هو نفسه يعترف بهذا ويقول : « أنا

أول الملوك « (١٤١) .

حقيقة أن نظام الوراثة في بني أمية لم يظل محدوداً داخل الأسرة في نطاقها الضيق؛ ولم يكن له تقاليد ثابتة يتم الالتزام بها في كل الأحوال؛ ولم يستقر بشكل دقيق خلال عصر بني أمية. وبكلمات أخرى لم تنتقل الخلافة على الدوام من الأب إلى الابن وإنما كانت تأخذ مفهوماً أوسع، فهي ملك العائلة الكبيرة بأسرها؛ ولذلك كانت تنتقل أحياناً إلى الأبناء وأحياناً أخرى إلى الأخوة؛ أو إلى أبناء العم أو الأعمام أنفسهم، بل أن بعض الأمويين كان يترك النص على ولي العهد تماماً ولم يستخلف أحداً؛ مثلما فعل معاوية الثاني الذي رفض أن يعهد لأحد من بعده قائلاً: « لا والله لا أتزودها، ما سعدت بحلاوتها فكيف أشقى بمرارتها » (١٤٢)، ثم توفى ولم يستخلف أحداً بعدما تنازل عن الخلافة وترك الأمر شورى للناس ليختاروا من يرونه أهلاً لها (١٤٣). كما أن بعض الأمويين قد وصل إلى الخلافة عن طريق القوة كيزيد بن الوليد الذي وثب على الخلافة وقتل ابن عمه الوليد (١٤٤) عام ١٢٦هـ؛ ومروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين في عام ١٢٧هـ أي أن طريق الوراثة لم يترسخ تماماً في ظل الأمويين؛ ولذلك يمكن القول أن العصر الأموي بقي عصر نزاع بين ثلاثة مبادئ تمثلت فيما يلي:

١- المبدأ الوراثي الذي يؤكد وجوب الوراثة المباشرة من الأب إلى الابن وطبقه بعض الأمويين وعلى رأسهم معاوية الأول (٤١-٦٠هـ)؛ وابنه يزيد الأول (٦٠-٦٣هـ)؛ ثم عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ) (١٤٦).

٢- المبدأ الإسلامي الذي يؤكد الشورى ومثله عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ) ومن قبله معاوية الثاني (٦٤هـ).

٣- المبدأ القبلي، الذي يؤكد بقاء الخلافة في أسرة واحدة على أن يتولاها أفضل أفرادها خبرة وحكمة وتجربة، أبرز مثل على هذا المبدأ اختيار مروان بن الحكم (٦٤-٦٥هـ) بعد تنحي معاوية الثاني، وكذلك حينما عهد يزيد الثاني (١٠١-١٠٥هـ) إلى أخيه هشام ثم إلى ابنه الوليد من بعده (١٤٧).

ورغم التصادم بين هذه المبادئ الثلاثة فقد نجح الأمويون في الإبقاء على الحكم في

أسرتهم قرابة ثلاث وتسعين سنة ، دون أن يسمحوا لأحد منازعتهم فيه أو أن يستله من أيديهم إلى أن تمكن بنو العباس من القضاء عليهم في عام ١٣٢ هـ .

ثانيا : إلغاء إرادة الأمة ومشاركتها الفعلية في اختيار خلفائها إلغاء تاما ، وإن ظلت تحتفظ بهذا الحق في صورته الشكلية البحتة ، فمعاوية قد اختار بنفسه من يخلفه ولم يقتصر على مجرد إعلان اسمه أو تقديمه للأمة لكي تبدى رأيها فيه بالموافقة أو الممانعة ، وإنما حملها على الموافقة وضرورة الالتزام بمن اختاره ، ثم أخذ له البيعة عليها حتى لا تجد مبررا للتراجع عن البيعة أو نقضها فيما بعد وخطورة هذا الاتجاه أنه أصبح سابقة تاريخية اقتدى بها كل من جاء بعد معاوية من الحكام ، ليس في دولة الأمويين وحدهم ؛ وإنما في شتى الدول التي شهدتها العالم الإسلامي فيما بعد .

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٢)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٣)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٤)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٥)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٦)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٧)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٨)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (٩)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (١٠)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (١١)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (١٢)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (١٣)

١١٠ هـ : مسند قتيبة زبنا (١٤)

الحواشي :

- (١) قارن ابن هشام ، سيرة النبي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠١ هـ ،
 ٤ ص ٣٣٩-٣٤٠ : يعقوبى ، تاريخ يعقوبى ، بيروت ١٤١٢ هـ ، ٢ ص ١٢٣ ؛
 الشهرستانى ، الملل والنحل وبيروت ١٩٦١ ، ١ ص ٣٤ ؛ ابن كثير ، السيرة النبوية ، القاهرة
 ١٩٦٥ ، ص ٤٩٢-٤٩٣ .
- (٢) الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك دار المعارف مصر ، ٤ ص ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ابن
 حجر ، الصواعق المحرقة ، مصر بدون ص ١٤٥ ؛ ابن قتيبة ، الامامة والسياسة مصر ١٣٨٨ هـ
 ١ ص ٤٧ .
- (٣) ابن قتيبة و نفسه ، ١ ص ١٩ .
- (٤) الذهبى ، السيرة النبوية ، بيروت ١٤٠٩ هـ ، ٩ ص ٩ ؛ النويرى ، نهاية الارب فى
 فنون الادب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ، ١٩ ص ٣٧٨ ؛ ابن قتيبة ، الامامة ،
 ٢٣ ص ٢٣ ؛ الطبرى ، تاريخ ٤ ص ٢٣٨ ؛ ابن حزم ، الفصل فى الملل والاهواء والنحل بيروت
 ١٣٩٥ هـ ، ٤ ص ١٠٨ ؛ صحيح البخارى بدون تاريخ ٥ ص ٢١ .
- (٥) الاحكام السلطانية ، بيروت ١٤١٠ هـ ، ٤٣ ص ٤٣ ؛ انظر ايضا : الطبرى ،
 تاريخ ٣ ص ٤٢٨ ؛ السيوطى ، تاريخ الخلفاء مصر ١٣٨٩ هـ ص ٨٢ ؛ النويرى نهاية ، ١٩
 ص ١٥١ ، ١٥٣ ؛ ابن حجر ، الصواعق ، ص ١١٥ .
- (٦) قارن فى ذلك : ابن قتيبة ، الامامة ، ١ ص ٢٤-٢٥ ؛ السيوطى وتاريخ
 ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ؛ النويرى ، نهاية ١٩ ص ٣٧٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٠ ؛ الامدى ، الامامة من
 ابيكار الافكار ، دار الكتاب العربى ١٤١٢ هـ ص ٢٧٨ ؛ ابن حجر ، الصواعق ،
 ص ١٣٢-١٣٣ .
- (٧) انظر : الرئيس ، النظريات السياسية الاسلامية القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢١٢

ومابعدھا : هذا ولم يتفق فقهاء المسلمين علي تعريف محدد لاهل الحل والعقد وان حدودا شروطا يجب توافرها فيها انظر : المارودي ، الاحكام ، ص ٣١ : الفراء ، الاحكام السلطانية بيروت ١٤٠٣ هـ ص ١٩ ، الرس نفسه ، ص ٢٢٢ وما بعدها ص ٢٣٠-٢٣١ . (٢٢)

(٨) الفصل ، ٤ ص ١٧٦ ؛ وانظر ايضا : ابن خلدون ، المقدمة دار الشعب بالقاهرة بدون تاريخ ص ١٨٩ ؛ الرس النظريات ، ص ٢٣٨-٢٣٩ .

(٩) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٩٢ . (٥٧)

(١٠) ابن قتيبة ، الامامة ، ص ٢٤ ابن الاثير نفسه ص ٣٤ . ٢٠٠٧ : نهاية ،

١٩ ص ٣٧٨ .

(١١) ابن طباطبا ، الفخرى في الآداب السلطانية ، دار بيروت للطباعة والنشر ،

١٤٠٨ هـ ص ٨٦ .

(١٢) عن نص الرسالة انظر : النويرى نهاية ، ١٩ ص ٥٠٥ .

(١٣) ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ٩٨ .

(١٤) الطبرى ، تاريخ ٤ ص ٥٦٨ : النويرى ، نهاية ١٩ ص ٥٠٥ .

(١٥) ابن قتيبة ، الامامة ١ ص ٨٠ ابن طباطبا ، الفخرى ، ص ٩٠ .

(١٦) ابن حزم ، الفصل ، ٤ ص ١٦٠ : ابن حجر ، الصواعق ص ٢٤٩ .

(١٧) فى ذلك انظر المراسلات بين علي ومعاوية عند : الدينورى ، الاخبار الطوال ،

بغداد ١٩٥٩ ، ص ١٦٢-١٦٤ ؛ المسعودى مروج الذهب ومعادن الجوهر دار الفكر ،

١٩٧٣ ، ص ٣٨١ .

(١٨) ابن قتيبة ، الامامة ١ ص ٤٧ ، ٤٨ ؛ السيوطى تاريخ ص ١٢ ، ١٦٣ .

(١٩) الدينورى ، الاخبار ص ١٤٣ ؛ اليعقوبى ، تاريخ ٢ ص ٤٣٨ ، ٤٨٩ .

- (٢٠) الطبري ، تاريخ ٤ ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ابن قتيبة الامامة ، ص ٩٥-٩٦ .
- (٢١) النويري ، نهاية ص ٢٠ ص ١٩ ابن طباطبا ، الفخرى ص ٨٩ .
- (٢٢) الطبري ، تاريخ ٤ ص ٤٣٩ ؛ المسعودي ، مروج ٢ ص ٣٦٤ ؛ نهاية ٢٠ ص ١٩ .
- (٢٣) النويري ، نفسه ٢٠ ص ١٧ .
- (٢٤) ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ١٠١ ، النويري ، نفسه ٢٠ ص ٢١ .
- (٢٥) الدينوري ، الاخبار ، ص ١٤١ ؛ ابن الاثير نفسه ٣ ص ١٠٣ ؛ النويري نفسه ٢٠ ص ٢١-٢٢ .
- (٢٦) بتفصيل انظر : ابن قتيبة ، الامامة ١ ص ٦٥-٦٨ ؛ ابن الاثير ، نفسه النويري نفسه ، ٢٠ ص ٢٤ .
- (٢٧) قارن : ابن قتيبة ، نفسه ١ ص ٨٣-٨٤ ؛ الدينوري الاخبار .
- ص ١٤١-١٤٢ ؛ الطبري ، تاريخ ٤ ص ٤٤٤ .
- (٢٩) عن هذه المراسلات انظر : ابن قتيبة ، نفسه ، ١ ص ٩٣-٩٤ ؛ الدينوري ، نفسه ص ١٥٦ وما بعدها ؛ الطبري ، نفسه ٤ ص ٥٦٢-٥٧٣ ، ٥٧٤ .
- (٢٩) الدينوري ، نفسه ص ١٥٩-١٦٠ .
- (٣٠) عن وقائع هذه الحرب يمكن الرجوع الى : الطبري ، نفسه ٤ ص ٤٧٧ .
- وما بعدها ؛ ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ١٠٥ وما بعدها .
- (٣١) ابن قتيبة ، الإمامة ص ١٠٨ وما بعدها ؛ النويري ، نهاية ٢٠ ص ١٠٠ ، ١٠٨-١٠٩ ، ١١١-١١٦ .
- (٣٢) الدينوري الاخبار ص ١٨٨-١٨٩ ؛ النويري ، نفسه ٢٠ ص ١٤٤ .
- (٣٣) بتفصيل انظر على سبيل المثال : النويري نفسه و ٢٠ ص ١٤٥ ، وما بعدها

- (٦١) ابن قتيبة ، الامامة ص ١٠٠ و عن غير ذلك من المعارضات انظر ايضا : الامدى ص ٢٤١ - ٢٤٢ .
- (٦٢) نفسه ص ٢٠ . ٢٢٦-٢٥٧ ص ٢٠٦ . مسند ، رديفنا (٢٧) .
- (٦٣) الطبرى ، تاريخ ٥ ص ٣٠١ . رديفنا ، رديفنا (٢٨) .
- (٦٤) النورى ، نهاية ٢٠ ص ٣٢٤ ، ابن كثير ، البداية ص ٤٨ . مسند رديفنا .
- (٦٥) ابن الاثير ، الكامل ، ٣ ص ٢٤٩ : النورى ، نهاية ٢٠ ص ٣٤٨ .
- (٦٦) اعلاه . مسند رديفنا ، ٥٢ ص ٦٠٦ . مسند رديفنا (٢٨) .
- (٦٧) ابن قتيبة ، الامامة ، ١ ص ١٦٥ ، انظر ايضا ابن الاثير ، النورى ، اعلاه .
- (٦٨) اليعقوبى ، تاريخ ٢٠ ص ٢٢٧ . رديفنا ، رديفنا (٣٨) .
- (٦٩) الطبرى ، تاريخ ٥ ص ٣٠٢ . رديفنا ، رديفنا (٥٨) .
- (٧٠) قارن ابن الاثير ، الكامل ، ٣ ص ٢٤٩ : النورى نهاية ٢٠ ص ٣٤٩ .
- (٧١) الطبرى ، تاريخ ٥ ص ٣٠٢ ابن الاثير نفسه ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ : النورى نفسه ٢٠ ص ٣٥٠ .
- (٧٢) ابن قتيبة ، الامامة ١ ص ١٦٩ . رديفنا ، رديفنا (٢٨) .
- (٧٣) الطبرى ، تاريخ ٥ ص ٣٠٣ ، ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ٢٥٠ . رديفنا ، رديفنا (٢٨) .
- (٧٤) نهاية ٢٠ ص ٣٥١ . رديفنا ، رديفنا (١٨) .
- (٧٥) انظر : ابن قتيبة ، الامامة ، ١ ص ١٩٧ . رديفنا ، رديفنا (٢٨) .
- (٧٦) قارن الطبرى ، تاريخ ٣ ص ٤٢٨ : السيوطى تاريخ ص ٨٢ النورى ، نفسه ١٩ ص ١٥٣ . رديفنا ، رديفنا (٢٨) .
- (٧٧) النورى نفسه ، ٢٠ ص ٣١٨ . رديفنا ، رديفنا (٢٨) .

- (٧٨) اعلاه ٢٠ ص ٣١٧-٣١٨ وانظر ايضا ابن الاثير الكامل ٣ ص ٢٢٥ ، وان كان ابن كثير « البداية ٨ ص ٣١ » ينفى عن معاوية هذا الاتهام .
- (٧٩) النويرى ، نفسه ٢٠ ص ٣٥١-٣٦٢ : ابن الاثير ، نفسه ٣ ص ٢٥٠ .
- (٨٠) السيوطي ، تاريخ ، ص ١٩٦ ، ٢٠٣ ابن الاثير ، نفسه ٣ ص ٢٥٠ . النويرى نفسه ، ٢٠ ص ٣٥٢ .
- (٨١) النويرى ، نفسه ١٩ ص ١٤٠-١٤١ .
- (٨٢) ابن الاثير ، نفسه ٣ ص ٢٥٠ ، النويرى ، نفسه ٢٠ ص ٣٥١ .
- (٨٣) ابن قتيبة ، الامامة ، ١ ص ١٧٥ .
- (٨٤) ابن قتيبة ، الامامة ، ١ ص ١٧٥ .
- (٨٥) المسعودى ، مروج ، ٣ ص ٣٨ : الامامة ، ١ ص ١٧٦-١٧٧ .
- (٨٦) النويرى ، نهاية . ص ٣١٩ .
- (٨٧) ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ٢٥٠ : النويرى نهاية ٢٠ ص ٣٥٣ .
- (٨٩) اعلاه .
- (٩٠) ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ٢٥١ : النويرى ، نهاية ٢ ص ٣٥٤ ابن قتيبة الامامة ١ ص ١٦٦-١٦٨ .
- (٩١) ابن قتيبة نفسه ١ ص ١٦٩ .
- (٩٢) نفسه ١ ص ١٧٠-١٧١ .
- (٩٣) قارن فى ذلك ابن الاثير ، الكامل ٣ ص ٢٥٠-٢٥١ النويرى نهاية ٢٠ ص ٣٥٣-٣٥٥ : ابن قتيبة الامامة ١ ص ١٧١ .
- (٩٤) النويرى ، نفسه ، ٢٠ ص ٢٦٨ .

(٩٥) الكامل ، ٣ ص ٢٥١ : ١٥٢ ر ٦ ، مسفا ، بيتاكا زبا (١١١)

(٩٦) نهاية ، ٢٠٦ ص ٣٥٥ . مسفا رزيمنا : كلاً ، بيتاكا زبا (٢١١)

(٩٧) ابن قتيبة ، الإمامة ١ ص ١٧٢ . ٢ . رزيمنا : بيتاكا زبا (٣١١)

(٩٨) نفسه ، ١ ص ١٧٣ - ١٧٤ . رزيمنا : بيتاكا زبا (٣١١)

(٩٩) نفسه ، ٢ ص ١٧٥ . قتلها ، قتيبة زبا : نلك رزيمنا (٥١١)

٣٠٦ - ٣٠٦ ر ٥ . رزيمنا

(١٠٠) الدينوري ، الأخبار ، ص ٢٢٢ .

(١٠١) ابن قتيبة ، نفسه ١ ص ١٧٥ . قتلها ، قتيبة زبا : نلك رزيمنا (٥١١)

٣٠٦ - ٣٠٦ ر ٥ . رزيمنا

(١٠٢) النويري نهاية ، ٢٠ ص ٣٢٢ - ٣٢٣ . ابن حجر ، الصواعق ، ص ١٦٩

وان كان ينسب ذلك إلى يزيد ، أما ابن كثير (البداية ، ٨ ص ٤٣) فينفى عن يزيد ومعاوية

هذا الاتهام . ٢٢ . رزيمنا : بيتاكا زبا : كلاً (٨١١)

(١٠٣) ابن قتيبة ، الإمامة ، ١ ص ١٧٧ . قتلها ، قتيبة زبا (٥١١)

٨٥٦ - ٧٥٦ ر ٢ . مسفا ، رزيمنا : ٧٥٦

(١٠٤) أعلاه .

(١٠٥) راجع نصوص هذه المراسلات عند : ابن قتيبة ، نفسه ، ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ .

١٧٦ . مسفا ، رزيمنا : بيتاكا زبا : ٨٥٦ ر ٢ . مسفا

(١٠٦) نفسه ، ١ ص ١٧٨ .

٨٥٦ - ٧٥٦ ر ٢ . مسفا ، رزيمنا : بيتاكا زبا : ٧٥٦ ر ٢ . مسفا

(١٠٧) راجع نصوصها عند ابن قتيبة ، نفسه ، ١ ص ١٧٩ - ١٨١ .

٧٥٦ . مسفا ، رزيمنا : بيتاكا زبا : ٧٥٦ ر ٢ . مسفا

(١٠٨) نفسه ، ١ ص ١٨٢ .

٧٥٦ - ٧٥٦ ر ٢ . مسفا ، رزيمنا : بيتاكا زبا : ٧٥٦ ر ٢ . مسفا

(١٠٨) نفسه ، ١ ص ١٨٢ .

٧٥٦ . مسفا ، رزيمنا : بيتاكا زبا : ٧٥٦ ر ٢ . مسفا

(١٠٩) نفسه ، ١ ص ١٨٣ .

٧٥٦ - ٧٥٦ ر ٢ . مسفا ، رزيمنا : بيتاكا زبا : ٧٥٦ ر ٢ . مسفا

(١١٠) ابن العربي ، العواض من القواصم ، بيروت ١٣٩٩ هـ ، ص ٢١٥ : ابن

الأثير ، الكامل ، ٣ ص ٢٥١ : النويري ، نهاية ، ٢٠ ص ٣٥٥ .

- (١١١) ابن الأثير ، نفسه ، ٣ ص ٢٥١ : النويرى ، نفسه ، ٢٠ ص ٣٥٥ .
- (١١٢) ابن الأثير ، أعلاه : النويرى نفسه ، ٢٠ ص ٣٥٦ .
- (١١٣) اليعقوبى ، تاريخ ، ٢ ص ٢٣٨ .
- (١١٤) ابن طباطبا ، الفخرى ، ص ١٠٤ .
- (١١٥) قارن فى ذلك : ابن قتيبة ، الإمامة ، ١ ص ١٨٣ - ١٨٨ : الطبرى ، تاريخ ، ٥ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
- (١١٦) عن هذه اللقاءات قارن : ابن قتيبة ، الإمامة ، ١ ص ١٨٣ - ١٨٨ : الطبرى ، تاريخ ، ٥ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
- (١١٧) ابن الأثير ، الكامل ، ٣ ص ٢٥٢ : النويرى ، نهاية ، ٢٠ ص ٣٥٧ .
- (١١٨) أعلاه ، وأنظر أيضا : ابن العربى ، العواصم ، ص ٢٢٠ .
- (١١٩) ابن قتيبة ، الإمامة ، ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ : ابن الأثير ، نفسه ، ٣ ص ٢٥٢ : النويرى ، نفسه ، ٢٠ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .
- (١٢٠) قارن : ابن قتيبة ، نفسه ، ١ ص ١٩٠ : ابن الأثير ، أعلاه : النويرى ، نفسه : ٢٠ ص ٣٥٨ : ابن العربى ، نفسه ، ص ٢٢١ .
- (١٢١) ابن الأثير ، نفسه ، ٣ ص ٢٥٢ : النويرى ، نفسه ، ٢٠ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ، ابن العربى ، نفسه ص ٢٢١ .
- (١٢٢) ابن الأثير ، أعلاه : النويرى ، نفسه ، ٢٠ ص ٣٥٩ : ابن العربى ، نفسه ، ص ٢١٨ ، ٢٢٢ .
- (١٢٣) عن نص الوصية ، إنظر : ابن الأثير ، نفسه ، ٣ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ : الطبرى ، تاريخ ، ٥ ص ٣٢٢ - ٣٢٣ : الدينورى ، الأخبار ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ : النويرى ،

- نهاية ، ٢٠ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ ؛ ابن طباطبا ، الفخرى ، ص ١١١ - ١١٢ .
- (١٢٤) قارن : الطبرى ، نفسه ٥ ص ٣٣٨ ؛ الدينورى ، نفسه ، ص ٢٢٧ ؛ ابن قتيبة ، الإمامه ، ١ ص ٢٠٤ ؛ ابن الأثير ، الكامل ، ٣ ص ٢٦٣ ؛ النويرى ، نفسه ٢٠ ص ٣٧٧ ؛ ابن كثير ، البداية ، ٨ ص ١٤٧ - ١٤٨ ؛ البعقوبى ، تاريخ ، ٢ ص ٢٤١ ؛ ابن العربى ، نفسه ، ص ٢٢٩ .
- (١٢٥) عن نص الوصية راجع مصادر الحاشية ١٢٣ .
- (١٢٦) المقدمة ، ص ١٨٤ .
- (١٢٧) السيوطى ، تاريخ ، ص ٢١٨ .
- (١٢٨) انظر : المقدمة ، ص ١٨٤ ، ١٨٧ - ١٨٩ .
- (١٢٩) نفسه . ص ١٨٨ .
- (١٣٠) تاريخ ، ٢ ص ٢٢٨ ٢٢٠ .
- (١٣١) مروج ، ٣ ص ٧٧ .
- (١٣٢) الفخرى فى الآداب السلطانية ، ص ١١٣ ، ٥٥ .
- (١٣٣) تاريخ الرسل والملوك ، ٥ ص ٣٠٢ .
- (١٣٤) الكامل فى التريخ ، ٣ ص ٢٥٠ .
- (١٣٥) نهاية ، ٢٠ ص ٣٥٠ .
- (١٣٦) الكامل ، ٣ ص ٢٥٠ .
- (١٣٧) تاريخ ، ٥ ص ٣٠٣ .
- (١٣٨) نهاية ، ٢٠ ص ٣٥٠ .
- (١٣٩) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٨٤ ، ١٨٩ .

